جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

الموضوع

أثر تقرير مدقق الحسابات على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

من إعداد الطالبين:

- **ديلمي عبد الجلال**
- **بن يحي يونس**

تحت إشراف :

الدكتور يرقي عبد الكريم

نوقشت هذه المذكرة علنا أمام اللجنة المكونة من :

الدكتور : بن عيشوش محمد	رئيسا
الدكتور : بوعزار شمس الدين	مناقشا
الدكتور : يرقي عبد الكريم	مشرفا

السنة الجامعية: 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بحمد الله عزوجل الذي ألهمنا الصبر والثبات وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا في إنجاز هذا العمل. فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى. ومن العمل ما ترضى. وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام. كما تتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذ الفاضل

"يرقي كريم "

لتفضله بالإشراف على هذا البحث وسعة صدره وعلى حرصه أن يكون هذا العمل في صورة كاملة لا يشوهه أي نقص. نسأل الله أن يجازيه عنا كل الخير قبل الإشراف على العمل البسيط وعلى المجهودات التي بذلها من أجلنا والنصائح والتوجيهات العظيمة نتقدم بجزيل الشكر وخالص الامتنان إلى كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية.

الإهداء

فخرا وشرفا أعتز بهما فوق الواجب وأنا أهدي ثمرة هذ العمل المتواضع إلى التي تعبت لأرتاح وسهرت لأنام وحملت لأنال. إلى الشمس التي تضئ صباحي والقمر الذي ينير ليالي.

"أمي"

إلى من جرع الكأس فرغا ليسقيني قطرة الحب؛ إلى من حصد الأشواك عند ربي ليمهد لي طريق العلم إلى القلب الكبير.

"أبي"

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ...إلى من أثروني على أنفسهم.

"إخوتي وأخواتي "

إلى من أظهروا لي أجمل ما في الحياة؛ وإلى كافة الأهل والأقارب وإلى جميع الأصدقاء وزملاء الدراسة وزملاء العمل في المخبزة الصناعية.

عبد المجيد

الإهداء

إلى من غمرتني بحنانها وحبها إلى أمي التي مهما قلت فيها لن أوفيها حقها ؛ التي أتمنى لها دوام الصحة و العافية .

إلى من كان شمعة تنير دربي ومن علمني الاجتهاد و المثابرة وحب الاطلاع و السير على خطى الحبيب المصطفى عليه أفضل الصلاة و السلام .

إلى أبي إلى فرحة البيت وقرة العين .

إلى زوجتي الحبيبة و ابنتي الحنونة و إلى كل الأهل و الأقارب ورفقاء العمل و الدراسة .

يونس

الملخص :

تهدف دراستنا إلى إبراز أثر تقرير مدقق الحسابات على جودة التقارير المالية، ذلك من خلال الدور المحوري الفعال الذي يلعبه مدقق الحسابات وتقييم مدى إلتزامه بمسؤولياته المهنية من توفر الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية لديه، وإلتزامه بتخطيط عملية التدقيق، وذلك من خلال تقريره الذي يبدي فيه رأيه الفني والمحايد على صحة وصدق وإنتظام الحسابات السنوية ومدى شفافيتها وصدقها في التعبير عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ونتائج أعمالها، ومركزها المالي لتحقيق جودة عالية للتقارير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبيان على مجموعة من الأساتذة الجامعيين، المحاسبيين المعتمدين، ومحافظي الحسابات وخبراء محاسبين، على مستوى ولايتي المدية وبومرداس، وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- ❖ أن تقرير مدقق الحسابات يشكل ضمان على لمستخدمي القوائم المالية
- ❖ أن تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها للمقرضين
- ❖ يساهم مدقق الحسابات من خلال تقريره في إعداد وتحديث نظام المعلومات المحاسبية وشرحها لإظهارها للدائنين.

RESUME :

Notre étude vise à mettre en évidence l'impact du rapport de l'auditeur sur la qualité des rapports financiers, à travers le rôle central et efficace joué par l'auditeur et à évaluer l'étendue de son engagement envers ses responsabilités professionnelles, y compris la disponibilité de compétences scientifiques et pratiques et professionnelles. son expérience et son engagement dans la planification du processus d'audit, à travers son rapport dans lequel il exprime son opinion. L'équipe technique et impartiale examine la validité, l'honnêteté et la régularité des comptes annuels ainsi que le degré de transparence et d'honnêteté dans l'expression de la réalité. de l'institution, des résultats de ses travaux et de sa situation financière afin d'obtenir des rapports financiers de haute qualité.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, un questionnaire a été distribué à un groupe de professeurs d'université, d'experts-comptables, de comptables et d'experts comptables, au niveau des Etats de Médéa et de Boumerdes. L'étude a abouti aux résultats suivants:

 Le rapport du commissaire aux comptes constitue une garantie pour les utilisateurs des états financiers

 Les rapports des auditeurs montrent l’étendue de la capacité de l’institution à honorer ses dettes envers les prêteurs

 Le commissaire aux comptes contribue, par son rapport, à élaborer et à mettre à jour le système d'information comptable et à l'expliquer pour le présenter aux créanciers.

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مستخدمي المعلومات المالية واهتماماتهم	44
02	الاحصائيات المتعلقة باستثمارات الاستبيان	75
03	مقياس LIKERT SCALE الخماسي	77
04	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول مع درجة كمية المجال	79
05	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني مع درجة كمية المجال	80
06	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث مع درجة كمية المجال	81
07	نتائج إختبار ألفا كرومباخ	82
08	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	83
09	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	83
10	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	84
11	نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الأول	85
12	التوجه العام لأفراد عينة الدراسة على المحور الأول	86
13	نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الثاني	87
14	التوجه العام لأفراد عينة الدراسة على المحور الثاني	88
15	نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الثالث	89
16	التوجه العام لأفراد عينة الدراسة على المحور الثالث	89
17	إختبار سمير غوف كلوموغروف	90
18	إختبار T test للمحور الاول	91
19	إختبار T test للمحور الثاني	92
20	إختبار T test للمحور الثالث	92

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مستخدمو القوائم المالية	42
02	مستخدمي التقارير المالية وغرض كل مستخدم منها	44
03	المعلومة المالية المتضمنة في التقارير المالية	46
04	نموذج تقرير مدقق خارجي متحفظ	49
05	نموذج تقرير مدقق خارجي سلبي	50
06	نموذج تقرير مدقق خارجي بدون رأي	51
07	المفهوم العام لفجوة التوقعات	56
08	مفهوم توقعات التدقيق	58
09	مكونات فجوة التوقعات في عملية التدقيق	60

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الشكر والعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ –هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لمدقق الحسابات	**03-26**
المبحث الأول: نظرة عامة عن مدقق الحسابات.	03
المطلب الأول: مفهوم ومؤهلات مدقق الحسابات.	03-04
الفرع الأول: مفهوم مدقق الحسابات.	03
الفرع الثاني: مؤهلات مدقق الحسابات.	04
المطلب الثاني: طبيعة عمل مدقق الحسابات	07
الفرع الأول: مهام المدقق	07
الفرع الثاني: تعيين عمل مدقق الحسابات	08
المطلب الثالث: حقوق وواجبات مدقق الحسابات ومسؤولياته	10-21
الفرع الأول: حقوق مدقق الحسابات	10
الفرع الثاني: واجبات مدقق الحسابات	12
الفرع الثالث: مسؤوليات مدقق الحسابات القانونية	15
الفرع الرابع: طبيعة مسؤولية مدقق الحسابات	21
المبحث الثاني: نظرة عامة عن تقرير مدقق الحسابات	22
المطلب الأول: مفهوم تقرير مدقق الحسابات والمحتوى المعلوماتي للتقرير	22-23
الفرع الأول: مفهوم تقرير مدقق الحسابات	22
الفرع الثاني: المحتوى المعلوماتي للتقرير	23
المطلب الثاني: معايير اعداد تقارير محافظ الحسابات والمتطلبات المتعلقة بإعداده	24-25
الفرع الأول: متطلبات إعداد تقرير مدقق الحسابات	24

الفرع الثاني: المتطلبات المهنية لإعداد تقرير مدقق الحسابات	25
المطلب الثالث: أنواع تقارير محافظ الحسابات.	25-26
الفرع الأول: التقارير من حيث درجة الالتزام في إعدادها	25
الفرع الثاني: التقارير من حيث محتوياتها من معلومات	26
الفصل الثاني: آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات.	31-67
المبحث الأول: العلاقة بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير التدقيق.	31-37
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي القوائم المالية.	32
الفرع الأول: ماهية القوائم المالية (تعريفها، خصائصها، أهميتها وأهدافها).	32
الفرع الثاني: أنواع وفروض القوائم المالية ومستخدميها.	37
المطلب الثاني: مساهمة تقرير مدقق الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية.	47-52
الفرع الأول: رأي مدقق الحسابات ومحتوى تقريره حول القوائم المالية وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية والدولية.	47
الفرع الثاني: دور تقرير مدقق الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية.	52
المبحث الثاني: فجوة التوقعات في بيئة التدقيق وانعكاساتها بين مستخدمي القوائم المالية.	55
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لفجوة التوقعات في بيئة التدقيق.	55-60
الفرع الأول: مفهوم فجوة التوقعات ومكوناتها.	55
الفرع الثاني: أسباب فجوة التوقعات وأثارها.	60
المطلب الثاني: معالجة فجوة التوقعات وانعكاساتها بين مستخدمي القوائم المالية.	64-67
الفرع الأول: سبل تضييق فجوة التوقعات في التدقيق ومعالجتها.	64
الفرع الثاني: انعكاس جودة التدقيق على فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية.	67
الفصل الثالث: دراسة ميدانية (إستبيان).	73-92
المبحث الأول: منهجية الدراسة وإعداد الإستبيان.	74
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.	75
المطلب الثاني: هيكل الاستبيان ومقياس الدراسة.	75

المبحث الثاني: تفريغ نتائج الاستبيان.	77
المطلب الأول: معالجة نتائج الاستبيان.	77
المطلب الثاني: قياس مدى صدق وثبات الاستبيان.	78
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الاستبيان	82
المطلب الأول: عرض خصائص عينة الدراسة	82
المطلب الثاني: عرض نتائج الاستبيان	85
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	91
خاتمة عامة	95

مقدمة عامة

المقدمة

إن تطور الاقتصاد وتزايد حاجيات المجتمع أدى إلى ظهور شركات كبيرة، صاحبها انفصال ملكية هذه الشركات عن إدارتها وتوسع الفجوة بين الإدارة نفسها وفروعها المختلفة، وهو ما أظهر حاجة أصحاب هذه الشركات إلى التعرف على مدى كفاءة الإدارة في أداء مهامها وتقييم أداء الفروع الإدارية المختلفة والاستغلال الأمثل لموارد الشركة وبالتالي ظهور مهنة التدقيق كأداة رقابية فعالة في يد الملاك أو المساهمين لرقابة من أوكلت لهم إدارة تلك الشركات.

يبدأ عمل المدقق من حيث ينتهي عمل المحاسب، فبعد انتهاء المحاسب من تجميع وتبويب وتسجيل المعلومات المتعلقة بالعمليات الناتجة عن نشاط المؤسسة، يأتي دور المدقق في الحكم على مدى سلامة هذه العمليات وخلوها من الأخطاء وربما من التلاعبات وهنا تتجلى عملية التدقيق، ولقد أدرك أصحاب المصلحة في المؤسسة أن التدقيق هي الوسيلة القادرة للحكم على مدى تعبير مخرجات المحاسبية (القوائم المالية) على الواقع الفعلي لها، وذلك من خلال ما يعرف بتقرير المدقق الخارجي باعتباره المنتج النهائي لعملية تدقيق القوائم المالية الختامية للمؤسسة، ومن اجل ذلك نجد أن هناك طلبا متزايدا من مستقبلي التقرير على محتواه من معلومات ويتركز هذا المحتوى بصفة أساسية في التأكيد الذي يقدمه المدقق الخارجي بشأن مدى إمكانية اعتماد أصحاب المصلحة على ما توصله لهم القوائم المالية للمؤسسة من معلومات ثم مراجعتها.

إن التركيز الأساسي في التقارير المالية هو المعلومات التي تعبر عن أداء المؤسسة، والتي يتم قياس تقدمها من خلال الربحية ومكوناتها والتدفقات النقدية مبوبة حسب الأنشطة، وأن تكون المعلومات المحتواة في التقارير المالية تتميز بالجودة والإفصاح عن كل المعلومات التي يريدها مستخدمي التقارير المالية، وتتحدد مكانة المؤسسة وسمعتها في محيطها الاقتصادي بمدى شفافية تقاريرها المالية وما تقدمه هذه التقارير من معلومات تعكس الوضعية الحقيقة للمؤسسة بدون مغالطات.

1-الإشكالية:

على ضوء ما تم ذكره مسبقا، ونظرا لأثر تقرير مدقق الحسابات ومن أجل إعطاء صورة واضحة عن هذا الموضوع تم صياغة إشكالية الدراسة كالتالي:

ماهي آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هو دور تقرير مدقق الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية؟
- ✓ فيما تتمثل أسباب فجوة التوقعات وأثارها؟
- ✓ ماهي سبل تضييق فجوة التوقعات في التدقيق ومعالجتها.؟

2-الفرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات التي سنعتمد عليها في دراستنا، والتي سوف نقوم بتأكيدها أو نفيها أثناء الدراسة وتتمثل في:

- تقرير مدقق الحسابات يشكل ضمان على لمستخدمي القوائم المالية.
- تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها للمقرضين.

يساهم مدقق الحسابات من خلال تقريره في إعداد وتحديث نظام المعلومات المحاسبية وشرحها لإظهارها للدائنين.

3- مبررات اختيار الموضوع:

- ✓ أهمية الموضوع من الجانب العلمي بالنظر للدور الحيوي الذي يلعبه التدقيق في بناء وتوجيه قرارات مستخدمي القوائم المالية لما تمنح من ثقة وصدق وشرعية هذه القوائم.
- ✓ تسليط الضوء على تقرير مدقق الحسابات وجودة التقارير المالية .
- ✓ تطالق الدراسة وفقا لما يتطلبه تخصص المحاسبة والمالية .
- ✓ رغبة الباحثين في الإطلاع والإلمام بالدراسة.

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على طبيعة عمل مدقق الحسابات والحقوق التي يتمتع بها، والواجبات التي يجب الالتزام بها.
- التعرف على المسؤوليات القانونية للمدقق وطبيعتها.
- التعرف على تقرير مدقق الحسابات وكيفية إعداده والمعلومات التي يحتويها.
- التعرف على معايير إعداد تقرير مدقق الحسابات والأنواع المتعلقة به.
- التعرف على مستخدمي التقارير المالية وأنواعها.
- التعرف على معايير جودة التقارير المالية والعوامل المؤثرة عليها.
- التعرف على سبل تضييق فجوة التوقعات عند مستخدمي القوائم المالية.

5- أهمية الدراسة:

- ❖ التعرف على أهمية الإجراءات والأساليب التي يتعين على المدقق القيام بها عند عملية تدقيق القوائم المالية.
- ❖ إبراز الأهمية ودرجة الاستفادة من التدقيق الخارجي في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية اتخاذ القرارات بصفة خاصة.

6- منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية ومختلف التساؤلات المطروحة من خلال هذا البحث، سوف يتم اعتماد المناهج المعتمدة في البحث العلمي وفق ما تقتضيه طبيعة وعناصر البحث.

حيث سيعتمد على المنهج الوصفي الذي يأخذ جانب كبير من البحث وذلك في الدراسة النظرية التي تطرقت لكل من مواضيع المدقق الخارجي وتقريره وجودة التقارير المالية، والمنهج التحليلي الذي احتوى على الدراسة التطبيقية (الاستبيان) وذلك بعرض وتحليل نتائج هذه الدراسة.

7-صعوبات الدراسة:

أثناء قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات، والتي تواجه معظم الطلبة والباحثين، ولعل أهمها:

- صعوبات متعلقة بالجانب الإحصائي وتحليل النتائج.
- الفترة المحددة لتقديم هذه الدراسة تعتبر قصيرة مقارنة بأهميتها.

8-محتوى البحث:

لإنجاز هذه الدراسة والإلمام بكل جوانبها تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسية، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول تضمن الإطار النظري لمدقق الحسابات والذي قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول نظرة عامة عن مدقق الحسابات، والمبحث الثاني نظرة عامة عن تقرير مدقق الحسابات.

الفصل الثاني تضمن آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات. قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول العلاقة بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير التدقيق، أما المبحث الثاني فجوة التوقعات في بيئة التدقيق وانعكاساتها بين مستخدمي القوائم المالية.

أما خاتمة بحثنا فقد ضمناها ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مدعمين إياها لاقتراحات نظرية وأخرى عملية لعلها تكون إضافة علمية وعملية في هذا المجال وما توفيقنا إلا من عند الله سبحانه وتعالى.

الفصل الأول

الإطار النظـري لمدقق الحسابات

مقدمة الفصل:

إن الهدف من إجراء عملية التدقيق هو الخروج برأي فني محايد حول عدالة وصدق البيانات المالية حيث يقوم بهذه العملية شخص مؤهل ومستقل على أن تنتهي هذه العملية بإصدار تقرير يبين فيها رأيه حول هذه البيانات المالية، ويعتبر هذا الأخير وسيلة اتصال بين المدقق ومستخدمي التقرير سواء المكلفين بالحوكمة أو الأطراف الأخرى المستفيدة منه كالمستثمرين والمقرضين، الخ. ويعتبر تقرير مدقق الحسابات حصيلة العملية التي قام بها المدقق من لحظة حصوله على رسالة التعيين إلى الانتهاء من المهمة والخروج برأي فني حول البيانات المالية.

تعارض المصالح وتباين الأهداف بين كل من عليهم مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية (إدارة الشركة)، والذين في العادة يحرصون على تقديم معلومة مالية من شأنها تحسين صورة الشركة بهدف تعظيم العوائد التي يحصلون عليها، وبين أصحاب المصالح الأخرى من خارج الشركة الذين تتمثل أهدافهم في الحصول على معلومة مالية تساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة لغرض تعظيم أرباحهم، أدى إلى ظهور الطلب على مهنة مستقلة ومحايدة عن كل الأطراف، تعمل على طمأنة هؤلاء المستخدمين بأن المعلومات المالية المعدة من طرف الإدارة صادقة وصحيحة بحيث يمكن الاعتماد عليها.

لذا سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري لمدقق الحسابات بالاعتماد على مبحثين تكون على النحو التالي:

المبحث الأول: نظرة عامة عن مدقق الحسابات.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن تقرير مدقق الحسابات.

المبحث الأول: نظرة عامة عن مدقق الحسابات

يقوم بعملية التدقيق والفحص شخص له القدرة على تدقيق القوائم المالية والتوصل إلى رأي بصددها، هذا الشخص تطلق عليه عدة تسميات منها مدقق الحسابات، المدقق الخارجي، مراقب الحسابات وفي الجزائر يسمى بمحافظ الحسابات، وكل هذه التسميات يقصد بها ذلك الشخص الذي تتوفر فيه الشروط والأركان والصفات التي تمكنه وتؤهله للقيام بعملية التدقيق ونيل ثقة مستخدمي القوائم المالية، وسيبني هذا المبحث بالتفصيل مختلف الجوانب المتعلقة بهذا الشخص من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم ومؤهلات مدقق الحسابات.

يختص هذا المطلب بإعطاء لمحة حول مفهوم مدقق الحسابات وما تختص به هذه المهنة من مقومات التي تعتبر ضرورية لسيرورة عملية التدقيق الخارجي، كان لنا في هذا المطلب فرصة إعطاء نظرة عن هذا المدقق ومختلف مؤهلاته.

الفرع الأول: مفهوم مدقق الحسابات.

يعرف مدقق الحسابات على أنه:

التعريف الأول: هو شخص يمارس مهنة التدقيق كعضو في مكتب أو شركة تدقيق مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية ويشترط في العضو الممارس لهذه المهنة توافر القواعد العامة للتدقيق المتعارف عليها والمتعلقة بشخص المدقق وهي التأهيل العلمي المناسب، والتدريب المهني والكفاءة المهنية المتعلقة بالاستقلال والحياد، بالإضافة إلى بذل العناية المهنية المناسبة والكافية، ويقوم مدقق الحسابات بعملية التدقيق وفقا لمعايير المراجعة الدولية المتعارف عليها.

التعريف الثاني: المدقق الخارجي ليس موظفا في المؤسسة التي تخضع قوائمها المالية للتدقيق، ويتمتع باستقلال كامل في ممارسته لمهام التدقيق، ويقدم خدماته بصفة مستقلة لحسابه الشخصي على أسس تعاقدية،[1] هدفه الرئيسي هو إبداء رأيه في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي

1- محمد الفيومي، وآخرون **المراجعة علما وعملا**، دار التعليم الجامعي الإسكندرية 2015، ص20.

تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركة، كما يمكنه مزاولة المهنة كفرد أو من خلال عضويته في شركة ويزاول مهنته هذه بترخيص معتمد وفقا لقوانين مزاولة المهنة.[1]

الفرع الثاني: مؤهلات مدقق الحسابات:

تشمل مؤهلات مدقق الحسابات شروط مزاولة المهنة من خلال المشرع الجزائري لممارسة مهنة مدقق حسابات حيث يجب أن تتوفر الشروط التالية:[2]

- أن يكون جزائري الجنسية.
- أن يحوز على شهادة جزائرية معترف بها، تمنح الشهادات من الوزير المكلف بالمالية أو معهد معتمد من طرفه.
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية ومسجلا في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- أن يؤدي اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبارات التالية **" أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم السر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد."**
- أن يكون له قدر وافي من التأهيل العلمي لإعداد المدقق على القيام بعمله على خير وجه، بما يتناسب مع أهمية الخدمة التي سيؤديها.
- أن يكون هناك شعور بالمسؤولية الاجتماعية من المدقق بالمسؤولية الملقاة على عاتقه وبقدرته على تحمل هذه المسؤولية.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن يلم مدقق الحسابات بما يلي[3]:

1- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: (22_23).

2- المادتين 06 و08 القانون 01/10 يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق 29 جوان 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42، 2010، ص: 05.

3- مصطفى يوسف الكافي، **تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة**، ط 1 مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014. ص:69.

1- المبادئ والطرق والنظريات المحاسبية وتطبيقاتها، والاقتصاد وإدارة الأعمال والعلوم السلوكية، والقانون التجاري والمدني وقوانين الجمارك وضريبة الدخل وضريبة المبيعات.

2- الإلمام التام بمحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية.

3- أن يكون ملما بالإحصاء الرياضي والحاسوب وتطبيقاته المحاسبية وكذلك بحوث العمليات.

4- أن يكون المدقق متابعا لكل ما هو جديد في العلوم السابقة وكذلك ما يستجد من تشريعات وتعديلات للقوانين والأنظمة المرتبطة بعمله، وان يكون ملما باللغة العربية واللغة الأجنبية، بالإضافة إلى التأهيل العلمي السابق الذكر جيب أن يتمتع مدقق الحسابات بالتأهيل العملي الذي يمكنه من القيام بعمله بصورة سهلة.

5- أن يكون مدقق الحسابات واقعيا في عمله وعند طلبه لأي بيانات أو معلومات وفقا لتقريره الشخصي.

6- أن يكون ملما بالمعلومات الفنية الخاصة بالمؤسسة محل التدقيق عن طريق القيام بالزيارات المواقع الإنتاج والخدمات الإنتاجية والحصول على المعلومات الفنية عن طريق المختصين.

7- أن لا يقوم بإبداء ملاحظات في تقريره عن ظروف غير ملائمة للمؤسسة.

أن يكون متابع للحالات التطبيقية وما تنشره الهيئات والجمعيات والمنظمات العلمية الدولية في تقارير عن تطبيقات الممارسة الفعلية

صفات المدقق: سنتطرق في هذه النقطة لبعض الصفات الجوهرية والمؤهلات الفنية والأخلاقية التي يجب أن يتحلى بها المدقق وهي[1]:

1- أن يكون محافظا على أسرار العميل الذي يراجع أعماله، وأن لا يقوم بالإفصاح عن معلومات يطلع عليها خلال عمله.

2- أن يكون عمليا ومواكبا لما هو جديد في القوانين والتشريعات.

3- أن يكون حرا غير تابع لأي جهة، وأن يهتم بمصلحة عمله على مصالحه الشخصية.

1- ناصر الدين ديلمي، **دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية _دراسة تطبيقية على أراء مراجعي الحسابات في الجزائر**، - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف ,1 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية: 2010، ص:

4- أن يكون عمله في مجال اختصاصه، وأن يقدم النصيحة عندما تطلب منه في مجال عمله.

5- أن يكون أمينا وواقعيا، وأن يكون مستقلا في رأيه.

6- أن لا يقبل العمل إلى أي عميل إلا بعد أن يتفهم طبيعة نشاط العميل وأن يقتنع بصحته .

كما أن المدقق يجب عليه أيضا أن يتحلى بالصفات التالية.[1]

1. أن يكون على علم تام بالأصول العلمية والتطبيقات العملية لعلم المحاسبة وإمساك السجلات، وأن يكون حريصا على تتبع الاتجاهات في حقل اختصاصه، وأن يتفهم طبيعة وأساس كل حدث مالي سجل في دفاتر الشركة. ويجب على المدقق أن يتعمق بالمعالجات المحاسبية والأساس الذي اتبعته الشركة، وإلا أصبحت عملية الفحص التي يقوم بها عملية آلية سطحية لا يتمكن من خلالها ببلوغ أهداف المدقق.
2. أن يكون ملما بعلم المحاسبة والتدقيق وبالقوانين والتشريعات التي لها علاقة بعمله كالقانون التجاري وقانون الشركات والتشريع الضريبي.
3. يجب أن يكون متمكنا من لغته قادرا على التحدث بشكل جيد والكتابة بوضوح وبأسلوب جيد وبعبارات سلسة لا غموض فيها ولا التواء.
4. يجب أن يكون متمسكا بآداب وسلوك المهنة، وألا يتسامح في مخالفتها تحت أي ضغط وأن يكون صبورا.
5. يجب أن يكون قوي الشخصية وأن يتمتع بضبط النفس، المهارة، اللباقة الحكم الدقيق والذكاء وحضور البديهة وحسن معاملة الأفراد في الشركة المكلف بمراجعتها من موظفين ومديرين.
6. على المدقق أن يقوم بالاستفسار عن كل مسألة يصعب عليه فهمها من المسؤولين أو موظفي الشركة مهما كانت، إذ المفروض أنه شخص له تأهيل علمي وعملي خاص، يجب أن يكون لديه إدراك أن استفساراته لازمة لأداء مهمته، ولكي يتم أعمال التدقيق على الوجه الكامل

أتعاب المدقق:

يتقاضى مدقق الحسابات أتعاب ثابتة غير قابلة للزيادة يتم تحديدها من قبل الجمعية العامة.

[1]- د سامي محمد الوقاد، **تدقيق الحسابات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2010، ص 134.

وضع المشرع الجزائري سلم أتعاب محافظ الحسابات حتى لا يترك مجالات للمفاوضات الخاصة بالأتعاب للمساس باستقلالية المحافظ، ولا يمكن لمحافظ الحسابات أن يتلقى أي أجرة أو امتياز مهما يكن شكله باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته، حيث نصت المادة 37 من القانون 10-01 فيما يخص أتعاب المحافظ تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته،[1] الأتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات لا تقدر الجهد المبذول من طرفه.

المطلب الثاني: طبيعة عمل مدقق الحسابات

يتولى المدقق مهمة التدقيق بطرق محددة قانونا، وتوكل له مهام معينة يقوم بها في إطار التدقيق.

الفرع الأول: مهام مدقق الحسابات.

يقوم المدقق بمزاولة مهنة التدقيق حيث تتمثل مهمته في المصادقة على صحة الحسابات وطابعها المقنع من حيث مطابقتها للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما دون إهمال للطابع الاقتصادي والاجتماعي لمهنة التدقيق، كما أن عملية فحص الحسابات قد تتوسع إلى مجالات أخرى. ومن خلال المصادقة على صحة الحسابات، فإن المدقق يجب أن يبين مدى تعبير الوثائق المقدمة بصدق عن الوضعية الحقيقية للشركة، وجيب أن يكون قادرا على تقييم أن القوائم المالية تعرب بشكل صادق وعادل عن واقع الشركة.

حيث أنه بعد أن يقوم المحاسب بعملية تسجيل وترتيب وتلخيص وتجميع البيانات الخاصة بالأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الشركة بطريقة منهجية ومنطقية بغرض إنتاج معلومات مالية ملائمة لاتخاذ القرارات. وتكون المعلومات في شكل قوائم مالية، هذه الأخيرة التي تمثل مخرجات المحاسبة تعد مدخلات بالنسبة للتدقيق، حيث يقوم المدقق بعملية انتقادية وتحليلية لها من خلال جمع وتقييم أدلة الإثبات للتأكد من صحتها، وتوصيل نتائج الأحداث الاقتصادية التي تتم عن طريق العملية المحاسبية.[2]

---

[1]- ابن جميلة محمد "**مسؤوليات محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة** رسالة ماجستير من جامعة قسنطينة -2010-2011 ص 57.

2- أمين السيد أحمد لطفي، **مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ,2005 ص: 04 _ 05

ويرى محمد السيد سرايا: "أن المدقق هو نوع معين من المحاسبين ترتكز مهمته في عملية الفحص والتدقيق، حيث يتحقق من صحة مزاعم ونتائج شخص آخر هو معد القوائم المالية، وحتى يتم هذه التدقيق بكفاءة فهنا يجب أن تعتمد على قواعد ومعايير وأسس منطقية وثابتة والتي تحدد مفهوم العملية والظروف التي تمارس فيها عملية التدقيق" [1]

– رغم تعدد الخدمات التي يستطيع المدقق ان يؤديها لعملية التدقيق فإنه عندما يطلب منه إبداء الرأي في سلامة القوائم المالية، فإن عمله يجب ان يقتصر على هذه المهمة فقط، ويشير هذا الفرض على موضوع استقلالية المدقق في أداء عمله ويمثل استقلال المدقق سندا لحيادية عملية التدقيق أي أن المدقق يتصرف كمراجع ومدقق فقط.[2]

وبصفة عامة، فإن عمل المحاسب يؤدي إلى إعداد قوائم مالية ومعلومات مالية أخرى مفيدة للشركة وأطراف أخرى، بينما عمل المدقق لا يؤدي إلى خلق المعلومات المالية، وإنما يضفي الثقة على تلك المعلومات وزيادة قيمتها عن طريق تقييمها بطريقة تحليلية انتقادية وتوصيل نتائج ذلك التقييم في شكل تقرير يبدي من خلاله رأيه الفني المحايد حول القوائم المالية إلى الأطراف المستخدمة لها، وذلك حسب ما ورد منها في القوانين والمراسيم الجزائرية الخاصة بالمهنة.[3]

يؤدي مدقق الحسابات بحكم المؤهلات التي يمتلكها مهام، أوضحها المشرع الجزائري فيما يلي:

جاء في مضمون نص المادة 23 من قانون10–01 ما يلي:[4]

– يشهد مدقق الحسابات بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ذلك بالإضافة إلى أنها مطابقة لنتائج عمليات السنة الماضية وكذلك الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.

1– محمد السيد سرايا، **أصول وقواعد التدقيق والمراجعة: الإطار النظري –المعايير والقواعد –مشكل التطبيق العلمي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص28–29.

2–وليام توماس، أمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتدقيق**، ترجمة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، سنة 2006، ص 43.

3- الجريدة الرسمية العدد 30 المؤرخة في 01 جوان 2011، المرسوم التنفيذي رقم 202–11 المؤرخ في 26 ماي 2011، ص19.

4- المادة 23 من القانون رقم 10–01، المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42، بتاريخ 11 جويلية 2010.

- يقوم بفحص صحة ومطابقة الحسابات السنوية للمعلومات الواردة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون لكل من المساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص يرتبط بإجراءات الرقابة المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين.

الفرع الثاني: تعيين عمل مدقق الحسابات.

يقصد بتعيين المدقق بمهمة تتمثل في التدقيق في حسابات الشركة والتأكد من أنها صحيحة ومنتظمة ومعدة طبقا لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما، وأن القوائم المالية تعطي صورة صادقة لوضعية الشركة المالية ونتائج نشاطها.

أما طريقة تعيين المدقق فإنها تختلف حسب نوع المهمة المكلف بها، فإذا كانت مهمة تدقيق قانونية فتعيينه يعود للمساهمين أو الملاك من خلال الجمعية العامة باعتبار المدقق يعمل وكيل عن المساهمين لرقابة أعمال الإدارة أو أي طرف آخر له علاقة، وذلك حسب الهدف من المهمة. وعكس التعيين هو العزل، ويقصد به إنهاء مهام المدقق أو التخلي عن خدماته، والأصل أن من يقوم بالتعيين هو من يقوم بالعزل أو إنهاء المهام، كما قد يكون التخلي عن مهمة التدقيق بمحض إرادة المدقق وذلك لأسباب شخصية أو موضوعية تجعله يقدم استقالته.

وبالنسبة للمدقق، ونظرا للاستقلالية المطلقة عن الشركة، فإن القوانين في مختلف البلدان وكذلك التعليمات واللوائح الصادرة عن المنظمات المهنية وضعت شروطها لعزله كي لا تمارس عليه الشركة ضغوطا تؤثر على استقلاليته.[1]

المطلب الثالث: حقوق وواجبات مدقق الحسابات ومسؤولياته:

تنص أغلب القوانين الخاصة بمهنة التدقيق على الحقوق التي يتمتع بها المدقق، وكذلك الواجبات التي يجب عليه الالتزام بها، ويمكن ذكر حقوق وواجبات مدقق الحسابات فيما يلي:[2]

1- عمر شرقي، **التنظيم المهني للمراجعة دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1 ،2012 ص: 52.

2- حسام بوطفارة، عقيب خريف، **الالتزام بأخلاقيات المهنة ودوره في تحسين جودة خدمات مراجعي الحسابات دراسة عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة،2015، ص39.

الفرع الأول: حقوق مدقق الحسابات: حتى يستطيع مدقق الحسابات أداء عمله بكفاءة وعملية ينبغي أن يتمتع بمجموعة من الحقوق وفقا بما تقتضي به قواعد ومبادئ المراجعة.

أولا: الحقوق المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما: يمكن تلخيص أهم الحقوق التي تمنح لمدقق الحسابات بصفة عامة فيما يلي :

1) حق الاطلاع على جميع الدفاتر وسجلات ومستندات المؤسسة حول التدقيق في أي وقت وبدون استثناء.
2) حق طلب جميع البيانات والمعلومات والإيضاحات التي يراها ضرورية لتنفيذ عملية التدقيق، حيث قد يحتاج إلى إيضاحات أو تفسيرات من قبل المديرين أو الموظفين حول ما ورد بالدفاتر والسجلات والمستندات وليس للإدارة حق المنع.
3) حق مراجعة أصول الشركة والتزاماتها وذلك لإعطاء رأي فني محايد حول الوضعية المالية للمؤسسة.
4) حق الحصول على صور من جميع المراسلات والبيانات التي ترسلها الإدارة للمساهمين لدعوتهم لحضور اجتماع الجمعية العامة.
5) كما له الحق في حضور اجتماع الجمعية العامة، وإبداء رأيه فيما يخص النواحي المالية والمحاسبية.
6) حق مناقشة عزله أمام الجمعية العامة.

ثانيا: الحقوق حسب القانون الجزائري.

من أجل الممارسة الجيدة لمهام مدقق الحسابات والقيام بواجباته على أحسن وجه يتمتع مدقق الحسابات بمجموعة من الحقوق ضمنها له المشرع الجزائري، نلخصها في الآتي:[1]

ا. يمكن لمدقق الحسابات الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية، محاضر جلسات مجلس الإدارة، وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة والهيئة.

1- المواد /31 /32 /33 /36 /37/ 38 من **القانون رقم 10_01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المؤرخ في 2010/06/29 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 ,2010 ص07.

II. يمكن لمدقق الحسابات أن يطلب من الأجهزة المؤهلة، الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها.

III. يحق لمدقق الحسابات طلب الكشف المحاسبي الخاص بالشركة، وهذا الأخير يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية، التي ينص عليها القانون.

IV. له الحق الحضور في الجمعيات العامة كلما تستدعى للتداول على أساس تقريره، ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته.

V. تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المؤهلة المكلفة بالمداولات، أتعاب مدقق الحسابات في بداية مهمته، ولا يمكن أن يتلقى أي أجرة أو امتياز مهما يكن شكله، باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته.

VI. له الحق في الاستقالة دون التخلص من التزاماته القانونية، ويجب أن يلتزم بإشعار مسبق مدة ثلاثة أشهر ويقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة.

VII. بالإضافة للحقوق السابقة يتمتع مدقق الحسابات في الجزائر بالحقوق التالية[1] :

- ✓ مدقق الحسابات له الحق في طلب التعاون اللازم من موكليه قصد القيام بمهمته.
  - أن تقدم له كل الوثائق اللازمة لتكوين الملف الدائم للمؤسسة،
  - أن يشارك موظفو المؤسسة المكلفون بمسك المحاسبة ورقابتها مشاركة فعالة،
  - أن يسهل له دخول المصالح من أجل الحاجات التي تتطلبها مهمته،
  - أن تجمع وترتب كل الوثائق اللازمة وتوضع تحت تصرفه،
  - أن يطلع على كل الوقائع التي من شأنها تغيير الكيفيات والواجبات التعاقدية المحددة في الاتفاقية أو رسالة التكليف بمهمة تغيريا جوهريا.
- ✓ في حالة عدم تمكين المدقق من ممارسة حقه، أو الحظ تجاهلا لواجبات التعاون أو قصورا يعرقلان أداء مهمته، فله الحق أن يبلغ بذلك مسيري المؤسسة كتابيا ويطلب منهم تدارك ذلك.

1- المواد /26 /27 /29 /31 /33/ 34 من المرسوم التنفيذي رقم 96 -136 المتضمن **أخلاقيات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المؤرخ في 2003/03/21 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، سنة 2003، ص80.

- ✓ في حالة حدوث نزاع حول الأتعاب المستحقة أو كيفية دفعها، فإنه يجوز لأطراف النزاع بناء على اتفاق بينهم أن يطلبوا تحكيم الهيئة المنظمة، أو اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة.
- ✓ لمدقق الحسابات الحق في الاستعانة بأي خبير مهني على نفقته وتحت مسؤوليته.
- ✓ يجوز لمدقق الحسابات في حالة عدم تقاضيه مقابل أتعابه المستحقة، أن يمارس حق حجز الوثائق والدفاتر التي أعدها بنفسه بمناسبة قيامه بمهمته، وذلك دون المساس بحق الطالع المنصوص عليه قانونا لصالح الإدارة الجبائية.

الفرع الثاني: واجبات مدقق الحسابات

تتمثل واجبات مدقق الحسابات فيما يجب أن يقوم به من أعمال مختلفة لإنجاز برنامج مراجعته على أكمل وجه وبشكل موضوعي وفعال.

أولا: الواجبات المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما:

يلتزم مدقق الحسابات بصفة عامة بعدة واجبات نذكر منها:[1]

1. ضرورة التزام المدقق بقواعد قانون شرف المهنة وآدابها وسلوكها في كل ما يتعلق بعمله.
2. ضرورة التزام المراجع بمعايير المدقق المقبولة والمتعارف عليها عند تنفيذه لعملية المدقق.
3. يجب على المدقق أن يقدم التوصيات والاقتراحات فيما يخص معاجلة وتصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها، حسن سير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة.
4. فحص قائمة المركز المالي للتحقق من أنها تعبر تعبيرا صحيحا عن الوضعية المالية للمؤسسة في نهاية السنة المالية.
5. ضرورة حضور المدقق شخصيا أو أحد مساعديه اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة لمناقشة تقريره.

ثانيا: الواجبات حسب القانون الجزائري

لمدقق الحسابات عدة واجبات يفرضها عليه القانون، نلخصها في النقاط التالية: [2]

1- محمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص: 62-65.

2- المواد /23 /24/ 40 من **القانون 10_01 لمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المؤرخ في 2010/06/29 الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 42، سنة 2010 ص: 07_08.

- يشهد بأن الحسابات منتظمة وصحيحة وهي مطابقة تماما لنتائج العمليات التي تمت في السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسيرين.
- يتعين على مدقق الحسابات الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة عشر سنوات ابتداء من أول جانفي الموالي لآخر سنة مالية للعهدة.
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراجعها أو المؤسسات أو الهيئات التابعة لها، أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية لمصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو يطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- يفحص ويقيم وثائق الشركة أو الهيئة ومراجعة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير.
- عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق مدقق الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير مدققي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

بالإضافة للواجبات السابقة يلتزم مدقق الحسابات في الجزائر بالواجبات التالية[1] :

❖ المدقق ملزم بدراسة الحلول الأكثر ملائمة، واقتراحها حسب الطبيعة المسندة إليه.

1- المواد /07 /13 /14 /17 /21 /22/ 23 من المرسوم التنفيذي رقم 96_136، **المتضمن أخلاقيات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المؤرخ في 1996/04/15 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24 سنة 1996 ص: 07_08.

❖ في حالة تعيين أكثر من مدقق حسابات، فإن كل واحد منهم يقوم بمهمته ويتحمل شخصيا مسؤوليته كاملة في ذلك.

❖ يجب على المدقق أن يعلم مجلس الهيئة المنظمة في أجل شهر واحد، برسالة موصى عليها مع وصل استلام بأي حدث هام طرأ على حياته المهنية، ولاسيما في المتابعات الإدارية أو القضائية، النزاعات الخطيرة مع زملائه أو موكليه، توقف نشاطاته نهائيا، تغيير مكان ممارسة المهنة.

❖ يجب على مدقق الحسابات أن يبلغ الهيئة المنظمة تعيينه بواسطة رسالة موصى عليها مع وصل استلام في أجل 10 أيام من تاريخ قبول كل توكليه.

❖ في حالة خلاف بين أعضاء الهيئة المنظمة، فيجب عليهم محاولة حله بالتراضي أو عرضه على غرفة الانضباط والتحكيم.

ويجب على مدقق الحسابات (محافظ الحسابات) إعداد التقارير التالية:[1]

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء رفض المصادقة المبرر.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة عند الاقتضاء.
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.
- تقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- تقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخرى والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال، وتجدر الإشارة إلى أن معايير التقارير وأشكال وآجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة تحدد عن طريق التنظيم.

1- المادة 05 من **القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المؤرخ في 29-06-2010 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42 سنة 2010 ص07.

الفرع الثالث: مسؤوليات مدقق الحسابات القانونية:

مدقق الحسابات شخص ينتمي إلى مهنة لها معاييرها، ولها أداة سلوك نهائية ويطلب منه بذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء عمله، وعليه أن يؤدي عمله باستقلال وحياد تام حتى لا يتأثر رأيه بمواقف الآخرين ويكون مستندا على حكمه المهني، ويتوقع منه أن يؤدي عمله بكل جودة، وإذا كان الضرر مصحوبا بسوء نية كأن يخالف القوانين المعمول بها، فقد يحكم عليه بالغرامة أو السجن أو كليهما.[1]

أولا: مسؤولية مدنية: إن المدقق مسؤول اتجاه الشركة واتجاه الغير، وعليه تعويض الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بهؤلاء في حالة ارتكاب أخطاء أو تقصير، غير أنه لابد من إثبات الضرر أو التقصير بصفة مباشرة أو غير مباشرة وتصنف إلى نوعين:[2]

1. مسؤولية المدقق القانونية اتجاه عملائه:

تنشأ مسؤولية العلاقة التعاقدية تجاه عميل التدقيق وتعتمد أصلا على وجود عقد مبرم بين الطرفين، وقد يكون مكتوبا ومشتملا على حقوق وواجبات كل من الطرفين، ولذلك يفضل أن يكون العقد كتابة، وإذا كانت هناك بنود خاصة يرغب الطرفين بإظهارها فيجب أن تكون واضحة وظاهرة في العقد، وقد يكون الاتفاق بين الطرفين شفويا وغير مكتوب، ولكن في هذه الحالة سوف يصعب إثبات أي شيء بالنسبة للطرفين سوف يعتمد الأمر على توفير القرائن والأدلة التي تفي بغرض الإثبات.

أركان المسؤولية التعاقدية:

* أن يكون هناك التزام من الطرف المدقق سواء في العقد أو في القانون.

* أن لا يكون هناك خطأ من جانب المدقق أو إهمال أو تقصير في تنفيذ الواجبات وألا يكون الإهمال في الأصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه.

* أن ينتج مباشرة عن إهمال المدقق في تأدية واجباته أضرار بالعميل يستحق تعويضا عن ذلك.

---

[1]- القانون 10-01 مرجع سبق ذكره، المادة، ص 59.

[2]- يوسف محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000، ص.2

ويتحمل المدقق مسؤولية الإخلال بأحكام العقد، أو غيره من المستندات وخاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه (مسؤولية تعاقدية).[1]

وقد يشترك فيها العميل ذاته في حدوث إهمال المدقق في بذل العناية الكافية أو الأداء المناسب لواجباته، وفي هذه الحالة سيجد المدقق دفاعا قانونيا عن إهماله. ومن الوسائل التي يلجأ إليها المدقق في الدفاع عن ادعاءات العميل بالإهمال فإنه يتم تحديد مسؤولية المدقق ونطاق تطبيقها من خلال استخدام خطاب الارتباط الموجه من المدقق إلى عميله، يحدد فيه مسؤولياته ومسؤوليات العميل في آن واحد، أما خطاب التمثيل فهو خطاب من العميل إلى المدقق يوضح بأن المسؤولية الأولية للتمثيل العادل للقوائم تظل مع الإدارة وليس المدقق.

2. مسؤولية المدقق اتجاه الغير:

وهي المسؤولية التي تنشأ اتجاه الغير ممن لم يرتبط معهم المدقق بعقد، والغير هو الطرف الثالث، وقد يكون منتفعا أصيلا، أو بشكل غير مباشر. وهذه المسؤولية موضع خلاف، حيث يرى البعض أنه توجد مسؤولية للمدقق إذا لم يكن هناك عقد.

لقد بينت الأدبيات أن مسؤولية المدقق اتجاه الطرف الثالث فيه خلاف، وقد يكون الطرف الثالث مستفيدا أساسيا من البيانات المالية، أو مستفيدا غير أساسي، أما المستفيد الأساسي فهو الطرف الذي يكون المدقق على علم مسبق بأنه يستخدم البيانات المالية، أما المستفيد غير الأساسي فهو الطرف المسمى من بداية عملية التدقيق.

فأحيانا يقوم العميل بإبلاغ المدقق بأن طرفا ثالثا سيعتمد على تقريره عند اتخاذ قرارات معينة، وعلى سبيل المثال، إعلام المدقق بأن البيانات المحاسبية المدققة من قبله ستعرض على شركة أخرى لغرض الشراء، أو تقدم لأحد البنوك من أجل الحصول على قرض، ففي مثل هذه الحالات فإن المدقق واجب بذل العناية المهنية المعقولة اتجاه الطرف الثالث، وبالتالي يتحمل المدقق المسؤولية اتجاه هذا الطرف في حالة الإهمال العادي، الإهمال الجسيم، والغش، كما هو الأمر بالنسبة للعميل.

[1]- هدى خليل ابراهيم الحسين، مسؤولية مراقب الحسابات، جملة الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، 2011، ص 292.

ومن الواضح أن مدقق الحسابات لا توجد بينه وبين من يطلعون على القوائم المالية التي يعد تقريره بشأنها أو الذين يستخدموننا في أغراض متعددة أي علاقة تعاقدية، ولا يوجد أي التزام من قبلهم لأنه لن يتعاقد بطريقة مباشرة معهم، على عكس علاقته بموكليه أصحاب المشروع.

وبناءا على ما سبق نرى أن المدقق يعتبر مسؤولا أمام الغير عن غش أو الإهمال الجسيم الذي يرقى لمرتبة الغش، ويعتبر مسؤولا إذا كان يعلم بأن القوائم المالية التي تحمل تقريره ستقدم إلى شخص معني بالذات بغرض الاعتماد عليها، ولكن لا يعتبر مسؤولا من قبل الغير في غير هذه الأحوال. وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المدققون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية التدقيق، كانت من الأسباب الرئيسية هي فشل المدقق في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إليه (مسؤولية تقصيرية).

ولكي تنعقد المسؤولية المدنية بنوعيها التعاقدية والتقصيرية ضد مدقق الحسابات يجب أن تتوافر أركان هي:

أركان المسؤولية التقصيرية

- حصول إهمال وتقصري من جانب المدقق في أداء واجباتها المهنية.
- وقوع ضرر لأصحاب الغير نتيجة إهمال وتقصير المدقق.
- رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير، وبين إهمال وتقصير مدقق الحسابات.

ثانيا: المسؤولية التأديبية:

تتعلق هذه المسؤولية بالأعمال المخلة بأخلاقيات وكرامة المهنة، حيث يجب على المدقق أن لا يتصرف بشكل يسيء إلى سمعته المهنية، فكل مهنة ومنها مهنة التدقيق لها منظمات مهنية تقوم بتحديد القواعد الأخلاقية وآداب وواجبات السلوك المهني لأعضاء المهنة، يتحمل مدقق الحسابات المسؤولية التأديبية عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي في القواعد المهنية، وحسب القانون رقم 10-01 يتحمل مدقق الحسابات التأديبية عن مخالفتهم أو تقصير تقني أو أخلاقي في قواعد مهنية عند ممارسة وظائفهم.

ومن الأمثلة على الأعمال المخلة بأخلاقيات وكرامة المهنة ما يلي:

- إخفاء المدقق حقائق مادية معينة عرفها عند التدقيق.
- الإهمال والتقصير في أداء عمله.
- تقديم بيانات مضللة وغير حقيقي.
- إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر.
- إذا أبدى رأياً معيناً غير الحقيقة منافقة لأحد المسؤولين.

وتتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها وفق الترتيب التصاعدي حسب خطورتها فتحدد درجات الأخطاء والعقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم وتتمثل العقوبات فيما يلي:

1. الإنذار.
2. التوبيخ.
3. التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (06) أشهر.
4. الشطب من الجدول.[1]

إذا لم يتوفر القصد الجنائي ممكن مساءلة مدقق الحسابات مسؤولية تأديبية لأنه خالف قواعد آداب وسلوك المهني.

وبالنسبة لإدارات مدقق الحسابات، فلقد حددت لائحة العاملين بهذه الإدارات العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها وهي: الإنذار، والخصم من المرتب مدة لا العلاوة أو الترقية، والفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش، أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو من بعض المعاش أو المكافأة.

أركان المسؤولية التأديبية: لا تقوم إلا بتوافر ركنين مادي ومعنوي.

1- الركن المادي: ويتمثل في العامل الإيجابي أو السلبي الذي يصدر من المدقق فإذا لم يوجد خطأ ولم يثبت إخلاله بواجبه الوظيفي أو التزامه المهني، فلا يمكن مساءلته تأديبيا وتقوم الجريمة التأديبية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي والمهني، ولو لم يقع ضرر عليه فيترتب عليه

1- المادة 63 من القانون رقم 10_01 يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجزائر، المؤرخ في 29 يونيو 2010، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 42، سنة 2010، ص:10.

مسؤولية تأديبية وعلى ذلك فإن الضرر ليس ركنا في المسؤولية التأديبية بخلاف المسؤولية المدنية.

1- الركن المعنوي: لا يكفي صدور الخطأ من المدقق حتى يحاكم تأديبيا بل لابد أن يصدر الفعل الخاطئ عن إرادة آثمة، ولا يعني أن الخطأ التأديبي يكون دائما متعمدا فهو قد يكون عمدي أو غير عمدي كل ما هنالك أنه إذا ثبت التعمد أصبح ظرفا مشددا عند تقدير العقوبة.

ثالثا: المسؤولية الجنائية: قد يتعرض مدقق الحسابات إلى المسؤولية الجنائية في أداء عملية التدقيق، وذلك إذا تعدى الضرر نطاق الفرد الطبيعي أو المعنوي إلى نطاق الإضرار بالمجتمع وهي عقوبة يحددها المشرع لكل جريمة وعلى مدقق الحسابات اتخاذ الإجراءات اللازمة الاستبعاد الشك من خلال إبلاغ كافة الأطراف عن الخطأ أو الغش المكتشف، يتحمل مدقق الحسابات العقوبات عن كل تقصير بالتزام قانوني.

نلاحظ أن المسؤولية الجنائية مسؤولية شخصية – بخلاف المسؤولية المدنية – لذلك نجد أن مدقق الحسابات نفسه مسؤولا جنائيا عند مخالفته لبعض نصوص قانون العقوبات في الحالات التالية، وهذا إذا استثنينا حالة عدم التصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية:

- تقديم معلومات كاذبة حول وضعية المؤسسة.
- عدم احترام سر المهنة.
- وهي التي تتمثل في ارتكاب المدقق لبعض التصرفات المضرة بمصلحة المساهمين عن عمد، ومن هذه التصرفات ما يلي:
- تآمر المدقق مع الإدارة على توزيع أرباح صورية على المساهمين.
- تآمر المدقق مع مجلس الإدارة في اتخاذ قرارات معينة فيها ضرر بمصلحة المساهمين.
- إغفال المدقق وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسؤولين.
- الكذب في كتابة تقريره أو في شهادته أمام الجمعية العامة للمساهمين.
- ارتكاب الأخطاء والمخالفات الجسيمة بما يضر بمصالح المساهمين.

رابعا: المسؤولية المهنية:

إن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة يفرض بالضرورة مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه، وهذا المستوى يدخل في نطاق ما يعرف بالمسؤولية المهنية، وتتمثل هذه المسؤولية في المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات والتي تعمل على زيادة الثقة بصفة عامة فيما يقوم به من عمل وما يبديه من آراء وما يعده من تقارير.[1]

وبالرغم من أن الإدارة في المؤسسة التي يقوم مدقق الحسابات بتدقيقها هي المسؤولية الرئيسية عن صحة وكفاية مضمون وشكل التقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات، إلا أن ذلك لا يعين إعفاء المدقق من تلك المسؤولية، إذ تقع عليه مسؤولية مهنية ذات طبيعة خاصة كعنصر من عناصر تدقيق حسابات بصفة عامة، وتدعيم هذه المسؤولية ما يجب أن يتمتع به مدقق الحسابات من مبادئ أخلاقية ومسؤولية اجتماعية، يحددها إدراكه لدوره الاجتماعي بصورة عامة، لذلك عليه إبراز هذه المسؤولية عند تصميم برامج تدقيق الحسابات والتدقيق.

وترتكز مسؤولية مدقق الحسابات في النواحي التالية:

1* المسؤولية المهنية في اكتشاف الأخطاء.

من الأخطاء الواجبة على المدقق الحسابات اكتشافها والتي تدخل في نطاق المسؤولية المهنية ما يلي:

1*1- أخطاء دفترية أو حسابية: وهي التي ترتكب عند تسجيل العمليات المالية في السجلات والدفاتر مثل الخطأ في الكتابة أرقام هذه العمليات أو في التوجيه المحاسبي لها.

1*2- أخطاء فنية: وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بالخطوات اللازمة لتنفيذ عمليات معينة أو إنهاء إجراءات خاصة أو عدم توافر أدلة الإثبات المستندية لبعض هذه العمليات أو الإجراءات أو ارتكاب بعض المخالفات المالية عن طريق عدم الالتزام بالإجراءات الخاصة ببعض عمليات الصرف أو التحصيل المالي مثلا.

2* المسؤولية المهنية في اكتشاف المخالفات النظامية:

[1]- خالد بعاشي، إهلام عطاوي، مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، 2020، ص ص 74.75.

تتمثل هذه المخالفات النظامية في نوعين من المخالفات وهي:

2*1- المخالفات المالية والمحاسبية: هي المخالفات النظامية أو الحسابية ومن أمثلتها مايلي:

- مخالفة إجراءات صرف بعض المبالغ أو النفقات وعدم الالتزام بها.
- تجاوز مبالغ معينة عن الحد المسموح به للصرف في مجال ما.
- الخطأ في تسجيل المبالغ المعينة زيادة أو نقصان.
- الخطأ في التوجيه المحاسبي داخل السجلات والدفاتر لبعض العمليات.
- مخالفة إجراءات مالية خاصة بالشراء أو البيع أو الإنتاج، أو التمويل.
- مخالفة إجراءات بعض المناقصات أو المزايدات لغرض ما.

2*2- مخالفات القانونية للنظام العام للدولة: هي المخالفات التي تتعلق بمختلف القوانين التي تحكم طبيعة العمل في الشركات أو المؤسسات موضوع تدقيق الحسابات ومنها ما يلي:

- مخالفة القانون للنظام الداخلي في الشركة.
- مخالفة اللوائح المنظمة للعمل داخل الشركة.
- مخالفة بنود عقد تكوين الشركة أو أي أطراف أخرى.
- مخالفة القانون المنظم للنشاط المعني أو الصناعة المعينة على مستوى القطاع أو الوزارة.
- مخالفة القانون العام على مستوى الدولة.

الفرع الرابع: طبيعة مسؤولية مدقق الحسابات

يمكن تلخيص مسؤوليات المدقق بما يلي:[1]

1. أن يقوم بتصميم ثم تقويم إجراءاته في إطار ما يكفي لاكتشاف المخالفات والأخطاء التي يمكن أن تفسد الصورة الصادقة والعادلة للقوائم المالية.
2. الحصول على تأكيد كاف (بتطبيق الإجراءات التي تتفق مع معايير التدقيق) بأن الأخطاء

1- مجال منصر، **مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية (دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي)**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد محه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية: 2015 ص: 28.

والمخالفات التي يمكن أن تترك آثار جوهرية على القوائم المالية لم تحدث أو أنها كانت قد حدثت تكون قد صححت وإلا تم إظهار آثارها بطريقة صحيحة في القوائم المالية.

3. أن يبذل العناية والمهارة الواجبة في تقريره عن القوائم المالية، المعيار المطلوب لتقويم مثل هذه العناية هو مستوى العناية المبذول من قبل المدقق على قدر معقول من الكفاءة ويتماشى مع معايير التدقيق والمحاسبة السارية المفعول.

4. ان مسؤولية المدقق عن الإخفاق في اكتشاف الغش تنشأ فقط عندما يكون واضحا أن هذا الإخفاق نتج عن الإخفاق في الالتزام بمعايير التدقيق التي تلقى قبولا عاما.

5. الغش الذي يرتكب خلال الفترة التي غطها التدقيق ويكتشف في وقت الحق لا يعد قرينة على إهمال المدقق، فالمدقق لا يضمن إذا كان الفحص قد تم بمهارة وحرص مهني وفقا لمعايير التدقيق التي تلقى قبولا عاما، وبالتالي فقد أوفى التزاماته التي تنطوي عليها المهمة.

المبحث الثاني: نظرة عامة عن تقرير مدقق الحسابات.

المطلب الأول: مفهوم تقرير مدقق الحسابات والمحتوى المعلوماتي للتقرير.

الفرع الأول: مفهوم تقرير مدقق الحسابات:

يمثل تقرير المدقق الخارجي المرفق بالقوائم المالية المحصلة النهائية لعملية التدقيق الذي يحاول من خلالها المدقق إيصال نتيجة عمله إلى المستخدمين المستفيدين من البيانات الواردة بالقوائم المالية التي تم تدقيقها، فتقرير مدقق الحسابات وما يحتويه من معلومات يعتبر ملخص مكتوب يبدئ فيه المدقق رأيه الفني المحايد.

ويرى الصبان وعلى بأن تقرير المدقق يمثل المنتج النهائي لعملية التدقيق من ناحية وكأداة اتصال من ناحية أخرى، فتقرير المدقق هو" المنتج النهائي لعملية تدقيق القوائم المالية[1] ينظر لتقرير مدقق الحسابات كمنتج نهائي للتدقيق من ناحية، وكأداة اتصال من ناحية أخرى:[2]

---

[1]- ناجي علي فرج الكايد كي، المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا، 2015، ص14.

2– محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية واليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، مرجع سابق، ص: 72.

1* تقرير مدقق الحسابات كمنتج نهائي للتدقيق: تقرير مدقق الحسابات هو المنتج النهائي لعملية تدقيق القوائم المالية السنوية للشركة، وهو وسيلة لتوصيل الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات على القوائم المالية مجال التدقيق.

2* تقرير مدقق الحسابات كأداة اتصال: يعمل التقرير كوسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة أرسلها مدقق الحسابات إلى مستخدمي القوائم المالية، ويتضمن التقرير المنشور مع القوائم المالية على البيانات والمعلومات الآتية:[1]

- مدى الفحص والمراجعة للسجلات والدفاتر المحاسبية والمستندات.
- مدى كفاية البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها ومدى ضروريتها لعملية التدقيق.

الفرع الثاني: المحتوى المعلوماتي لتقرير مدقق الحسابات:

يعتبر تقرير المدقق وما يتضمنه من معلومات الأساس لمصداقية القوائم المالية وأساس الثقة التي يمكن أن تمتد إلى كافة مستخدمي القوائم المالية، وذلك من خلال ما يتخذونه من قرارات والتي تتوقف فعاليتها على الإدراك السليم والفهم الصحيح للمعلومات المقصودة والرسائل المحمولة من خلال تقارير المدققين، وبالتالي فإن قيمة المعلومات تختلف باختلاف المستخدم لها من جهة وكذلك باختلاف نوع القرار الذي تستخدم فيه تلك المعلومات من جهة أخرى، حيث يمكن المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية من تحديد طبيعة العبارات التي يصاغ بها تقرير المدقق الخارجي وما يحتوي من ألفاظ وعبارات ودالات يمكن لمستخدميها من الوثوق بها والاعتماد عليها في التعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي.

لذلك يعتبر المحتوى المعلوماتي لتقرير المدقق مساهمة هامة وقيمة للكثير من المستخدمين، بالتالي فإن التشريعات الدولية تجبر الشركات التي تنشر القوائم المالية أن تقدمها مرفقة بتقرير المدقق وذلك من اجل أن تبدئ عدالة هذه القوائم المالية في التعبير عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي.

1- حسين حسين شحاتة، **الرقابة الشرعية والمالية بالمصارف القائمة على المشاركة في الربح والخسارة**، 2002، ص: 18.

حيث تم تعريفه على أنه " الألفاظ أو العبارات التي يصاغ بها تقرير المدقق الخارجي وما تتضمن ومن معاني ودالات يمكن للمستخدمين الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة، والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي." [1]

المطلب الثاني: معايير اعداد تقارير محافظ الحسابات والمتطلبات المتعلقة بإعداده.

تقوم عملية إعداد التقرير باختلاف أنواعه، على عدة أسس ومعايير، إضافة إلى تضمينه عدة عناصر أساسية.[2]

الفرع الأول: متطلبات اعداد تقرير محافظ الحسابات:

لقد انتشر استخدام تقارير محافظ الحسابات المستقل في عصرنا الحاضر لما لها من مزايا وفوائد كثيرة، ولقد تزايدت أهمية هذه التقرير بعد النمو الهائل في حجم المشروعات سواء الخاصة او الحكومية وغيرها من المشروعات غير الهادفة الى الربح ويقوم المدقق بالتعبير عن النتائج التي توصل اليها بعد انتهاء عملية التدقيق وإصدار هذا التقرير يختتم المراجع عمله ولكنه لا يعفيه من المسؤولية مستقبلا إن ثبت إهماله في أداء واجباته المهنية.

- يجب ان يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعرف عليها والمقبولة قبولا عاما.
- يجب ان يوضح التقرير تلك الظروف التي أدت الى عدم تطبيق المبادئ المحاسبية بطريقة متجانسة وبثبات من سنة الى أخرى مقارنة بين هذه السنة والسنوات السابقة.
- يجب ان يبين التقرير الإفصاح الكامل عن الحقائق المالية أو الإشارة الى غير ذلك.
- يجب ان يبين التقرير رأي المراجع على القوائم المالية كوحدة واحدة، وعندما لا يستطيع المراجع إعطاء رأيه على القوائم المالية يجب ان يذكر في التقرير أسباب ذلك.

[1]- ناجي علي فرج الكايد كي، مرجع سبق ذكره، 27.28.

[2]– بلعيد حمزة، **دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية**، دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم المالية و المحاسبة، جامعة مستغانم 2019/2018، ص 29.

وفي جميع الأحوال عندما يرتبط اسم المراجع بالقوائم المالية، يجب ان يتضمن التقرير توضيح قاطع لطبيعة عمل المراجع ودرجة المسؤولية التي يتحملها.[1]

الفرع الثاني: المتطلبات المهنية لإعداد تقرير مدقق الحسابات

يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات العناصر الرئيسة التالية:

1-**عنوان التقرير** يجب أن يعنون التقرير بعبارة " تقرير مدقق الحسابات" لتمييزه عن التقارير التي قد تصدر عن آخرين، مثل تقرير مجلس الإدارة أو تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

يعنون التقرير بعبارة " **تقرير مدقق الحسابات**" للأسباب التالية:[2]

- إن عنوان تقرير مدقق الحسابات غير مطلوب ما لم يكن مدقق الحسابات مستقلا.
- إن معايير التدقيق الدولية والأمريكية تؤكد على صفة الاستقلال في عنوان التقرير.
- إن مستخدمي القوائم المالية والتقرير يطلبون أن تكتب هذه الصفة في عنوان التقرير لأن لها دلالة هامة لهم.

2-**الموجه إليهم التقرير** يجب أن يوجه تقرير مدقق الحسابات إلى الفئة المعنية وفقا لظروف عملية التدقيق والقوانين واللوائح. ويوجه التقرير عادة أما إلى المساهمين أو إلى أعضاء مجلس الإدارة. في الغالب إن الجمعية العامة للمصارف الإسلامية هي التي تصدر تكليف مدقق الحسابات بتدقيق القوائم المالية السنوية للمصرف، لذلك يوجه التقرير عادة إلى مساهمي المصرف.

3-**الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية** وهي الفقرة الأولى في تقرير مدقق الحسابات ويجب أن تتضمن إشارة واضحة لكل من القوائم المالية التي تم تدقيقها، سنة التدقيق، مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية، ومسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق هذه القوائم وابداء الرأي عليها.

4-**فقرة النطاق** وهي الفقرة الثانية في التقرير النمطي المختصر غير المتحفظ. ويجب أن

---

[1]- مريم لودية، **أفاق تطوير مراجعة الحسابات في الجزائر وفقا لمعايير المراجعة الدولية** مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي جامعة الوادي، 2012، ص 5

2- حسين حسين شحاتة، **الرقابة الشرعية والمالية بالمصارف القائمة على المشاركة في الربح والخسارة**، مرجع سابق، ص: 387.

تتضمن ما يلي: وصفا لنطاق التدقيق، أداء مدقق الحسابات لإجراءات التدقيق، الهدف من تخطيط وتنفيذ التدقيق، وصف عملية التدقيق، وإن أعمال التدقيق التي قام بها توفر أساسا مناسبا لإبداء الرأي على القوائم المالية.

5-**فقرة الرأي** وهي الفقرة الثالثة والأخيرة، في حالة التقرير النمطي المختصر غير المتحفظ، وتتضمن الإشارة إلى رأي مدقق الحسابات على القوائم المالية ككل.

6-**تاريخ التقرير** على الرغم من أنه من المفروض أن يؤرخ تقرير مدقق الحسابات بتاريخ يوم اكتمال عملية التدقيق، إلا أن مسؤولية مدقق الحسابات هي إصدار تقرير عن القوائم المالية التي أعدها ويعرضها للإدارة. ولذلك يجب أن يؤرخ التقرير بتاريخ سابق على توقيع.

7-**عنوان مدقق الحسابات** يجب أن يحدد التقرير عنوانا معينا لمدقق الحسابات، وهو المدينة التي يقع فيها مكتب مدقق الحسابات، المسؤول عن عملية التدقيق.

8-**توقيع مدقق الحسابات** يجب أن يوقع التقرير باسم مدقق الحسابات المعني لآداء التكليف، ويجب أن يكون توقيعه مقرونا برقم سجل المحاسبي والمراجعين الخاص به.

المطلب الثالث: أنواع تقارير محافظ الحسابات.

يقدم نظام المعلومات المحاسبية للمستفيدين منه مجموعة المعلومات التي تساعد في اعداد كافة التقارير المتعلقة بالمؤسسة بغض النظر عن نوع التقارير سواء كانت مالية او تسييري.... الخ. لذلك سيتم التطرق الى أنواع التقارير المالية الموجودة من حيث النواحي كما يلي:

الفرع الأول: التقارير من حيث درجة الالتزام في اعدادها:

1. **التقارير الخاصة:** وهي التقارير المرتبطة بمهام محددة ولم ينص القانون على اعدادها.
2. **التقارير العامة:** وهي التقارير التي يعدها المدقق تماشيا مع نصوص القوانين المنظمة للشركة والذي الزم الشركات المساهمة بتدقيق حساباتها من قبل مدقق خارجي، وغالبا ما يطلق على هذا النوع من تقرير الميزانية.

ومن ذلك فان الفرق بينهما وهو ان التقرير العام يتوجب قانونا نشره في الصحف اليومية لاطلاع ذوي العلاقة عليه، اما التقرير الخاص لم يتوجب نشره.[1]

ثانيا: التقارير من حيث محتوياتها من معلومات:

1-التقرير النظيف:[2] حيث يبدي مدقق الحسابات رأيه بدون تحفظ على الوضعية التي تتواجد فيها مؤسسة من خلال القوائم المالية في حالة ما إذا توفرت أربعة شروط هي:

- أن القوائم المالية قد أعلنت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.
- عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي.
- صدق وعدالة القوائم المالية وفق تعبيرها عن نشاط المؤسسة.
- حصول المدقق على أدلة إثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة.

2-التقرير التحفظي: يقوم محافظ الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ إذا واجه أثناء عملية التدقيق في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون تقريره مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضه أو انتقاده الذي يرى من الضروري الإشارة إليه، مثل وجود قيود على نطاق عملية التدقيق، وفي هذه الحالة عليه إلحاق بمضمون التقرير أسباب هذه التحفظات في فقرة مستقلة.[3]

3-التقرير السلبي: يصدر هذا التقرير عندما يتأكد المدقق أن القوائم المالية لا تمثل الواقع للمؤسسة، سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث على المدقق تبيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها.

---

[1]- خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات دار وائل للنشر والتوزيع**، ط4 الإسكندرية، 2007، ص18.

[2]- خالد راغب الخطيب – خليل محمود الرفاعي: علم تدقيق الحسابات، النظري والعملي، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009ص 128.

[3]- خالد راغب الخطيب – خليل محمود الرفاعي: نفس المرجع ص 129.

4-التقرير الامتناع عن إبداء الرأي: [1]يعني الامتناع عن إبداء الرأي أن مدقق الحسابات لايستطيع إعطاء رأي فني عن القوائم المالية، وقد يكون ذلك نتيجة لظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي:

*وجود قيود مفروضة عليه من إدارة المنشأة من خلال عدم تمكنه من فهم عملية الجرد أو الاتصال بالعملاء المدنيين للحصول على مصادقات بصحة أرصدتهم على المنشأة.

*وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهن بنتائجها المستقبلية وقد تأثر على القوائم المالية مثل الدعاوي القضائية مدفوعة ضد المنشأة، مثل قضية مع عمال يطالبون بدفع تعويضاتهم... وغيرها.

*عدم الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة والتي تسمح بإبداء رأيه.

*تضييق نطاق الفحص الذي يجريه المدقق أو بسبب عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولما تأثير جوهري على قوائم المالية يسدي رأيه فيها.

[1]- د خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص .138، د يوسف محمد الجربوع: مرجع سبق ذكره، ص 264.

خاتمة الفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل بأن مدقق الحسابات له مهمة هامة تتمثل في فحص وتحقق من صحة الحسابات والقوائم المالية للمنشأة محل التدقيق وهذا من خلال ما يسمى بعملية التدقيق الخارجي التي هي بدورها تعتبر عملية منظمة وهادفة ونخطط لها، من أجل التحقق من مدى تطبيق المنشأة لمبادئ ومعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما. وكذلك التأكد من سلامة وأمان كافة الإجراءات الإدارية وطرق التسيير بغرض ضمان سير المنشأة بشكل صحيح وكذلك لضمان حقوق كافة الأطراف المتعاملة معها، هذه العملية من نصيب مدقق الحسابات باعتباره شخص مستقل محايد له من الكفاءة والخبرة المهنية ومستوى الجيد في تأدية مهمته، شريطة أن يلتزم بالمعايير والفروض المتعارف عليها في التدقيق الخارجي حتى يسهل عليه القيام بعمله على أكمل وجه، وكذلك اقتناع كافة الأطراف ذات المصلحة مع المنشأة.

الفصل الثاني

آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات.

الفصل الثاني: آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات.

مقدمة الفصل:

إن كثرة الدعاوي القضائية على الخدمات المقدمة من قبل مكاتب المراجعة واختلاف الأهداف المنوطة لمهنة المراجعة وزيادة القيود المفروضة على عملية المراجعة هي في الأساس معروفة بصفة عامة لمراجعي الحسابات ولكنها غير معروفة لمستخدمي القوائم المالية لهذا فإن توقعات المجتمع المالي من عملية المراجعة تزيد كثيرا عن الإنجازات التي يقدمها مراجعي الحسابات مما يخلق فيما بعد ما يسمى بفجوة التوقعات في مهنة المراجعة وبالرغم من وجود تلك القيود المفروضة على المهنة فإن على المراجعين عدم تجاهل تلك الفجوة أو الادعاء بأن تلك التوقعات غير واقعية، ولذلك يجب تضييق تلك الفجوة عن طريق تحديد أسباب وجودها وإيجاد مكوناتها ومن ثم محاولة إيجاد حلول لمعالجة تلك الفجوة، وتحت هذا المنوال نقوم بالتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- القوائم المالية (أنواعها، فروضها ومساهماتها)
- فجوة التوقعات (مفهومها، أسبابها، مكوناتها، محاولة تضيقها)
- انعكاس جودة المراجعة على فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية.

المبحث الأول: العلاقة بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير التدقيق.

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشاة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، كذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات والاحداث المالية وتأثيرها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي القوائم المالية.

الفرع الأول: ماهية القوائم المالية (تعريفها، خصائصها، أهميتها وأهدافها).

أولا: تعريف القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي تمثل المصدر الأساسي لتوصيل المعلومات المحاسبية والمالية للأطراف الخارجية، فهي تحتوي على معلومات على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، النفقات).[1]

تعتبر إدارة المؤسسة هي المسؤولة عن إعداد المعلومات المحاسبية وتزودهم بالمعلومات الضرورية، وهنا تتجلى أهمية مسؤولية مدقق الحسابات في الكشف عن التضليل والغش في القوائم المالية وبالتالي يعتبر مسؤولا من الناحية القانونية تجاه المؤسسة أو العميل للحكم على صحة القوائم المالية وخلوها من التحريف والغش، ومن هنا يتم **تعريف القوائم المالية** كما يلي:

- تعرف القوائم المالية على أنها: " تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية الوضعية المالية للمؤسسة، وكل تغيير يطرأ على حالتها المالية، وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة، مع ضرورة عرض البيانات المالية بالعملة الوطنية.[2]

---

[1]– طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص39.

[2]– الجريدة الرسمية، القانون رقم 07–11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد (26–27–28–29) العدد 74، الجزائر، الصادرة بتاريخ: 25 نوفمبر2007، ص5. – حسب القانون 07–11 تعرف القوائم المالية بالكشوف المالية.

- تعرف القوائم المالية على أنها: " الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية، وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.[1]

تمثل الكشوف المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلالها يمكن التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة في المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج.[2] هذا ويلزم القانون كل الكيانات بإعداد الكشوف المالية، كما جاء في القانون، "كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية." [3]

وقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار المحاسبي الدولي الأول الخاص بالقوائم المالية أنها "عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع لمجموعة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قرارات اقتصادية.[4]

ويتم إعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المالية التي تمثل سنة مالية تبدأ في 1/1 وتنتهي في 12/31 وهي تقدم إلى مجموعة من الجهات التي لها علاقة سواء كانت من داخل الوحدة الاقتصادية مثل: (المالكين، الإدارة بمختلف مستوياتها، العاملين في الوحدة الاقتصادية) أو من خارج الوحدة الاقتصادية مثل: (المساهمين، المستثمرين، المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، الدائنين والمقرضين، أجهزة الدولة المختلفة مثل الوزارة المختصة، وزارة التخطيط، الهيئة العامة للضرائب)، حيث يتم اتخاذ العديد من القرارات في ضوء البيانات التي تحتويها القوائم المالية.[5]

---

[1]– سيد عطا الله السيد، التدريب المحاسبي والمالي، دون طبعة، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 191.

[2]– طارق عبد العال حماد، **الاتجاهات الحديثة في التقارير المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص: 115.

[3]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص: 22.

[4] – Stéphan Brun: l'essentiels des normes comptables internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, PARIS, 2004, p 55.

[5]– الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 26-27 العدد 74 الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007ص،5.

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية: تعتبر الخصائص النوعية صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين. كما تمكنهم من كسب ثقتهم، وعليه فإن تطبيقها يتم من خلال قاعدة عامة لضمان الأداء المحاسبي الفعال للمؤسسة الاقتصادية، وتتمثل أهم الخصائص الأساسية فيما يلي:

- **القابلية للفهم: (intelligibité)** يقصد بالقابلية للفهم إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل مستخدمي القوائم المالية، بحيث يسهل فهمها بسهولة، بمعنى البيانات المعبر عنها بالقوائم المالية يجب أن تكون بسيطة وواضحة وخالية من التعقيدات.[1]
- **الملائمة: (pertinence)** يجب أن تكون المعلومات المقدمة في القوائم المالية ملائمة لاحتياجات متخذي القرار في الوقت المناسب وتكون ملائمة إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرار بحيث تساعد المستخدمين على إجراء التنبؤات[2] حول نتائج الأحداث.
- **القابلية للتماثل والمقارنة:(comparabilité)** تكون المعلومة قابلة للمقارنة عندما تقدم بطريقة متناسقة بما فيه الكفاية لتسمح للمستخدمين بالقيام بمقارنات بين المؤسسات، أهمها إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأية تغييرات تكون في هذه السياسات وآثارها ليكونوا قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات.
- **المصداقية:(Reliability)** تكون المعلومة صادقة إذا كانت خالية من الأخطاء ويثق فيها مستخدموها إذا تم تحضيرها بصورة صادقة، تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني.

أن تكون القوائم المالية ممثلة بصدق وبدون أخطاء سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة وجب أن تكون بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتتضمن صفة المصداقية الصفات التالية:

1-***الحياد:*** وتعني البعد عن التحيز الشخصي وتكون معدة للاستخدام العام.

---

[1] – هواري سويسي، بدر الزمان خمقاني، مداخلة بعنوان **نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر 2011

[2] – Donald E. Kieso, Jerry J. Weygand, Terry D. Warfield, **Intermediate Accounting** , 2nd Edition Publisher, John Wiley & Sons, New York, USA, 2007, P: 48.

2-***التمثيل الصادق:*** بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية.

3-***الجوهر فوق الشكل:*** فيجب الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني.

4-***الحذر والحيطة:*** تعني وجود درجة من الحذر في اتخاذ الأحكام بحيث تكون بقدر معقول ودون مبالغة تؤدي إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم خاصية المصداقية.

5-***الاكتمال:*** تعني أن المعلومات المعروضة للقوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم أو من خلال التقارير.[1]

ثالثا: أهمية القوائم المالية: للقوائم المالية أهمية كبيرة، وتتمثل أهميتها فيما يلي:[2]

1-**وسيلة في اتخاذ القرارات المناسبة:** تساعد القوائم المالية مختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات المناسبة حيث:

- ✓ تستعمل من الأطراف التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين العملاء والبنوك.
- ✓ تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.

2-**أداة اتصال:** تلعب القوائم المالية دور رئيسي في توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستخدمي القوائم المالية عن نشاط المؤسسة ونتائجها.

- ✓ وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء والبنوك ... إلخ.
- ✓ وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، والباحثين ... الخ.

3-**وسيلة في تقييم الأداء :** تساعد القوائم المالية في الحكم على:

- ✓ المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- ✓ كيفية استخدام موارد المؤسسة.

وتتمثل أهمية تدقيق القوائم المالية فيما يلي:[3]

---

[1]- إلياس بدوي، **دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في مجال أثر التضخم من القوائم المالية**، مذكرة ماجيستير غير منشورة، بسكرة، 2010، ص ص 39-40.

[2]- حواس صالح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2008 ص18

[3]- مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمت الشركات وأثرها في جودة القوائم المالية**، مجلة جامعة الإسكندرية، العدد2، المجلة 2009، ص 30.

أصبحت الحاجة للتدقيق أكثر طلبا نظرا لحاجة نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية له.

كما أن القوائم المالية تعتبر عنصر فعال يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستخدمين، ويكمن **دور التدقيق المحاسبي** فيما يلي:

- زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفير الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية.
- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.
- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة الضرائب في مصداقية القوائم المالية.
- جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق ومدى الالتزام بتطبيق المعايير المعروفة.

رابعا: أهداف القوائم المالية: إن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأداءه المالي بما يفيد احتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفر كل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض اتخاذ القرارات الاقتصادية، لأنها تعكس بدرجة أكبر الاثار المالية للأحداث السابقة، يمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في:[1]

- تكون مفيدة للمستخدمين والدائنين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان بشكل رشيد.
- تساعد المستثمرين والدائنين الماليين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو فوائد تلك التدفقات النقدية.
- تتعلق بالموارد الاقتصادية للمنشأة وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف الي تؤدي لتغير المنشأة والمطالبات المترتبة عليها.
- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية.
- أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابته وهيكله المالي.
- الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الاقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل.
- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية.

[1]– مخلوفي محمد عادل، **انعكاسات النظام المحاسبي المالي على جودة نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014، غير منشورة، ص ص.60،61.

- إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.

الفرع الثاني: أنواع وفروض القوائم المالية ومستخدميها.

أولا: انواع القوائم المالية:

➢ **قائمة المركز المالي (الميزانية) Statement Financial:** تبين الميزانية المجموعات الرئيسية للحسابات والمبالغ المتعلقة بالأصول وحقوق المساهمين والعلاقات بين هذه المجموعات في نقطة زمنية محددة. توجد للميزانية عدة تعاريف:

التعريف 1: هي عبارة عن صورة للمركز المالي للشركة من خلال بيان ما لها من ممتلكات (الأصول والموجودات) وحقوق الملكية وما عليها من التزامات مالية (الخصوم) في تاريخ الميزانية، وهو ما يترتب على المؤسسة من حقوق للغير.

التعريف 2: الميزانية هي عبارة عن الكشف الإجمالي للأصول والخصوم (الخصوم = الديون) ورؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ اقفال الحسابات.

- تتكون قائمة المركز المالي من:[1]

الأصول: وهي عبارة عن حقوق وممتلكات المؤسسات وتنقسم إلى:

1* أصول متداولة: مثل الأسهم والسندات، مخزون السلعي، أوراق القبض، إيرادات مستحقة.

2* الأصول الثابتة: مثل الأراضي، المباني، السيارات، أجهزة الكمبيوتر وغيرها.

3* الأصول غير الملموسة: مثل: شهرة المحل، العلامات التجارية.

الخصوم: وهي الالتزامات على المنشأة اتجاه الغير وتنقسم إلى:

1* خصوم متداولة: هي الالتزامات المستحقة على الشركة تجاه الغير مثل مستحقات الموردين وأوراق الدفع.

2* الدائنون: بجميع أنواعهم وما يستحق للجهات الضريبية من ضرائب.

[1]– لخضر أوصيف، **نحو تحسين جودة التدقيق الداخلي لشركات المساهمة الجزائرية في ظل الممارسات والتطبيقات الدولية لحكومة الشركات**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم الاقتصادية، كلية علوم الاقتصادية، والتجارة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2016–2017، ص 199.

3* المصاريف المستحقة: مثل رواتب آخر الشهر الخاصة بالموظفين، الإيجارات الخاصة بالمؤسسة التي لم تدفع بعد.

4* خصوم طويلة الأجل: مثل السندات، القروض طويلة المدى، قروض برهان عقار.

5* حقوق الملكية (صافي الأصول): عبارة عن استثمارات المالك في المنشأة وتتمثل في رأس المال بالإضافة إلى أي أرباح متراكمة لدى المنشأة.

➢ **قائمة الدخل Statement Income**

هي عبارة عن تقرير يظهر نتيجة أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية معينة فهي تحتوي على بيان الإيرادات والمصروفات، تكلفة البضاعة المباعة، المصاريف الإدارية، مصاريف البيع والتوزيع، ضريبة الدخل وصافي الدخل وترجع أهميتها في تحديد الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية معينة داخل المنشأة ومعرفة نتيجة العام الحالي ومقارنته بالعام الماضي لتحديد الوضع المالي للمؤسسات. ولها عدة تعاريف منها.[1]

التعريف 1: هو بيان ملخص للأعباء والنواتج المحققة خلال السنة المالية، ويبين النتيجة الصافية للسنة المالية سواء كانت ربح او خسارة.

التعريف 2: عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية قائمة الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي الى زيادة حقوق الملكية ما عدا المساهمات التي تتم وتكون على شكل تدفقات أو زيادة في الأصول أدت تخفيض في الالتزامات.

➢ **قائمة التدفقات النقدية (Cash-Flow Statement):** هناك عدة تعاريف من أهمها:

تعريف 1: هي عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات الداخلة واستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، هذه القائمة تقدم ملخص للتدفقات النقدية.[2]

[1]– القرار المؤرخ في 26/07/2008، **المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سابق، ص 24.

[2]– بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 10

تعريف 2: هو جدول تدفقات الخزينة وهو الأداة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، ويعتبر كجدول قيادة في يد الإدارة العليا تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه وغيرها.[1]

تعريف 3: يعرف كشف التدفق النقدي على أنه تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة،[2] تبين الأثر النقدي للنشاطات التي قامت بها الشركة من:

أنشطة تشغيلية: مثل المقبوضات من العملاء والمدفوعات من الموردين.

أنشطة تمويلية: مثل أقساط القروض، توزيعات الأرباح والزيادة في القروض طويلة الأجل.

أنشطة استثمارية: تشمل المتحصلات النقدية من بيع استثمارات طويلة الأجل ويتم ذلك خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من كونه يشكل تدفقا نقديا داخلا للشركة أو خارجا منها.

- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:** يتطلب المعيار 01 أن تقوم المؤسسة بعرض قائمة التغيرات في حقوق الملكية كجزء منفصل في القوائم المالية حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين أخر الفترة وبداية الفترة، إضافة بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر كجزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل وتعرف قائمة التغيرات في حقوق الملكية على أنها:

" قائمة توضح مقدار الزيادة أو النقصان الذي يطرأ على رصيد حقوق الملكية خلال فترة، من المعروف أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال الفترة وأيضا تنتج من أي استثمارات إضافية لزيادة رأس المال من قبل المالك أما النقص فيها يكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال الفترة.

ثانيا: فروض القوائم المالية:

1. **فرضية استمرار المؤسسة:** يجري إعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشاة مستمرة، وستبقى عاملة في المستقبل، وليس لها النية للتصفية أو لتقليص في حجم عملياتها، ولكن إن وجدت قد يستوجب إعدادها على أساس مختلف حيث يفترض بالمؤسسة التي تعد القوائم المالية

[1]– الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (دروس وتطبيقات)، الطبعة 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 204.

[2]– حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 276.

استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS تقييم مدى قدرتها على الاستمرار والإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار من خلال الملاحظات وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المؤسسة قادرة على الاستمرار.[1]

- إن القوائم المالية تظهر نتائج عمل الإدارة وتساعد على محاسبة الإدارة عن الموارد الموضوعة في عهدتها مما يساعد قراء القوائم المالية على اتخاذ قراراتهم حول الاستمرارية في الاستثمار او التنازل عنها وبيعها والتصويت على الإبقاء على الإدارة او عزلها.[2]

حيث يظهر أن للقوائم المالية أهداف عديدة نذكر منها:[3]

- تهدف القوائم المالية الى توفير المعلومات حول التغيرات في المركز المالي للمؤسسة ليستفيد منها مستعملوها في صنع القرارات الاقتصادية المناسبة.
- تسمح القوائم المالية بإصدار القرارات التي تتعلق بالاحتفاظ بالاستثمارات او بيعها.
- تحديد قدرة المؤسسة على تحقيق صافي التدفقات الموجبة في المستقبل.
- تحديد درجة سيولة المؤسسة والمرونة المالية.
- تحديد طبيعة وخصائص المعلومات التي يحتاجه اليها المستخدمون.
- معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وتوزيع الأرباح وتوزيع أرباح الأسهم، وحاجتها للتمويل الخارجي.

2. **أساس الاستحقاق المحاسبي:** ينص المعيار على وجوب أن تقوم الوحدة بإعداد القوائم باستثناء التدفقات النقدية مستعملة أساس الاستحقاق المحاسبي،[4] وذلك من أجل تحقيق المصداقية للقوائم المالية، فيجب أن تعد وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي لأجل تحقيق أهدافها وليس على الأساس النقدي فهي تزود المستخدمين بالمعلومات عن العمليات المالية السابقة المنطوية على دفع واستلام النقدية بل وتحيطهم علما كذلك حول الالتزامات والموارد التي سيجرى استلامها

---

[1]- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية IFRSS & IASS 2007الطبعة الأولى**، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص 99.

[2]- حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000 ص16.

[3]- صلاح الدين بولعراس، **التغيرات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01، 2016، ص:86.

[4]- عقاري مصطفى المعيار المحاسبي رقم (01)، **عرض القوائم المالية**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الأول، الجزائر، 2007، ص15.

ودفعها في المستقبل، وعليه فإنها توفر معلومات حول العمليات المالية السابقة تفيد المستخدمين في صنع القرارات الاقتصادية.

3. **فرض وحدة القياس النقدي:** تستخدم المحاسبة المالية الوحدات النقدية (الدينار مثلا) كقاسم مشترك لقياس الأثر الناتج عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة، أي أنها تثبت في سجلات الوحدة الاقتصادية فقط تلك العمليات التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد.[1]

4. **فرض الفترة الزمنية:** بما أن الوحدة المحاسبية مستمرة في أعمالها، وأن عمرها غير محدود بفترة زمنية معينة، ولأن الأطراف المعنية تحتاج لمتابعة نتائج عملياتها ونتائج مركزها المالي، فهم يحتاجون لمعلومات محاسبية في نهاية كل فترة بقصد القيام بالجرد الدوري تحديد الإهتلاك حساب النتيجة وإعداد القوائم المالية، وتسمى الفترة الواقعة بين بداية الفترة ونهايتها بالدورة المحاسبية، وكذا لأن الضرائب تقرض على الأرباح المحققة سنويا.[2]

ثالثا: مستخدمو القوائم المالية

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقتهم بالمنشآت ومعرفتهم بها، ومن ثم فهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير والقوائم المالية، وتستخدمها أطراف عديدة تشمل كل من الملاك والمقرضين والموردين والمستثمرين المحتملين والدائنين والموظفين والإدارة والعملاء والمحللين الماليين والاقتصاديين والمستشارين والسماسرة والمسؤولين عن البورصات والمحامين والسلطات الضريبية والهيئات التنظيمية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير المالية والنقابات العمالية والتجمعات التجارية وباحثي الأعمال وأساتذة الجامعات وطلاب البحث والعامة، وتختلف المنفعة التي على الأطراف السابقة من المعلومات الواردة في التقارير المالية "فهناك من يهتم بصفة أساسية بقدرة المنشأة على سداد تعهداتها المستحقة، وهناك من يهتم بالأرباح السابقة والمتوقعة والتغيرات في المركز المالي".[3]

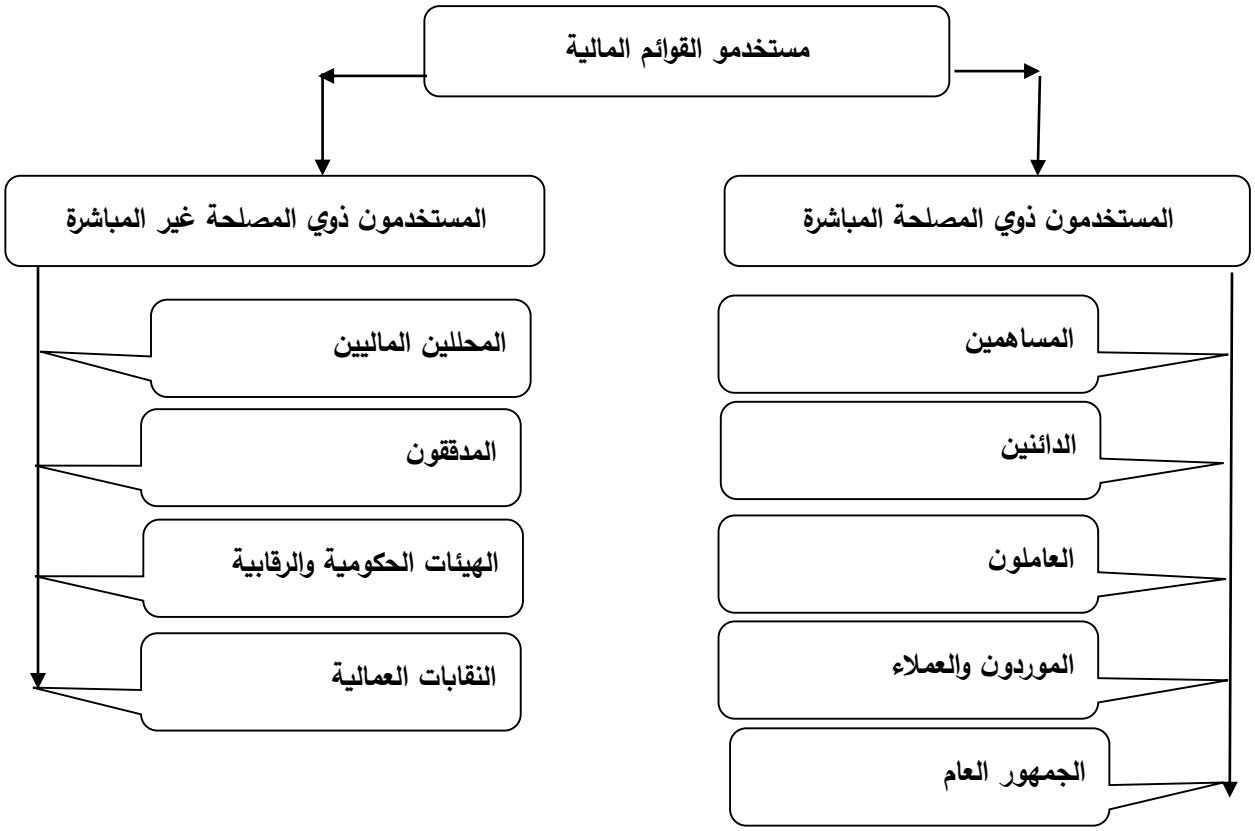
[1]- بن ربيع حنيفة **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، الجزء الأول، الجزائر، 2010، ص ص 28 – 29.

[2]– بن ربيع حنيفة **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية**، مرجع سابق، ص 30.

[3]– دونالد كيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، **المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني**، دار المريخ، السعودية، الطبعة الثانية، 2008، ص: 1295.

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسم يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المؤسسة وقسم يشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة.[1]

الشكل رقم 1: مستخدمو القوائم المالية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على **شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS**، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزء الثاني، الجزائر، طبعة 2009، ص: 185

أولا: المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة.

- **المساهمين(المستثمرين):** يحتاج المستثمرون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح، يهتم المساهمين بالمحاضر والعوائد المتعلقة بالأسهم.[2]
- **الدائنين:** يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية

[1]– كمال الدين مصطفى الزهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2009، ص: 14.

[2]– محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، ،2009 ص15.

على سداد قروضهم والفوائد المتعلقة بآجال الاستحقاق.[1]

- **العاملون:** يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المؤسسة من أجل معرفة قدرتها على دفع التعويضات، توفير المكافآت، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل.
- **الموردون والعملاء:** يهتم هاذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ القرار لذا فهم يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المؤسسة على الاستمرار ويركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل.[2]
- **الجمهور العام:** تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.[3]

ثانيا: المستخدمون ذوي المصلحة الغير مباشرة:

يتمثل المستخدمون ذوي المصلحة الغير مباشرة فيما يلي:

- **المدققين:** يعتبر المدقق وكيل المساهمين فكل الأطراف تعتمد على تقريره الذي يقوم بدوره بمراجعة هذه القوائم المالية ويبدي رأيه الفني المحايد، وتتمثل وسيلة المدقق في إظهار وجهة نظره في أثار تقلبات الظواهر الاقتصادية في إعداد حسابات النتائج.
- **الهيئات الحكومية والرقابية:** تعد الجهات الحكومية والرقابية صاحبة مصلحة في المؤسسة ونجاح معدلات أدائها الاقتصادي المرتفع بذلك تضمن هاته الجهات مقدرة المؤسسة على سداد الضرائب بانتظام.
- **النقابات العمالية واتحاد العمال:** تشمل هذه الفئة كل من العاملين والنقابات والاتحادات المهنية التي تمثلهم والذين يقومون بمهمة تجميع المعلومات اللازمة للاطمئنان على مستقبل المؤسسة التي يعملون ومدى قدرتها على الاستمرار كمصدر دخل.[4]

---

[1]– فضالي إلياس، مداخلة بعنوان، **عرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الملتقى الوطني حول المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية " متطلبات التوافق والتطبيق "**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بسوق أهراس، يومي 25-26 ماي 2010

[2]– فائز زهدي الشلتوني، مذكرة ماجستير بعنوان، **القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية**، غير منشورة، الجامعة الإسلامية فلسطين، 2005، ص: 33.

[3]– شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS** ، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزء الثاني، الجزائر، طبعة 2009 ص: 185.

[4]– مدحت فوزي عليان وادي، مذكرة ماجستير بعنوان، **أثر التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية** في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، غير منشورة، الجامعة الإسلامية فلسطين، 2006، ص: 143.

- **المحللين الماليين:** المستثمرين الذين يمثلون عملائهم، فإن أي خلل في القوائم والإيضاحات ينعكس على صحة التحليل وبالتالي على قرارات العملاء في البيع والشراء، ويرى البعض أن القائم بالتحليل المالي يعتمد أساسا على القوائم المالية بإجراء المقارنات واستخراج النسب التي تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب.

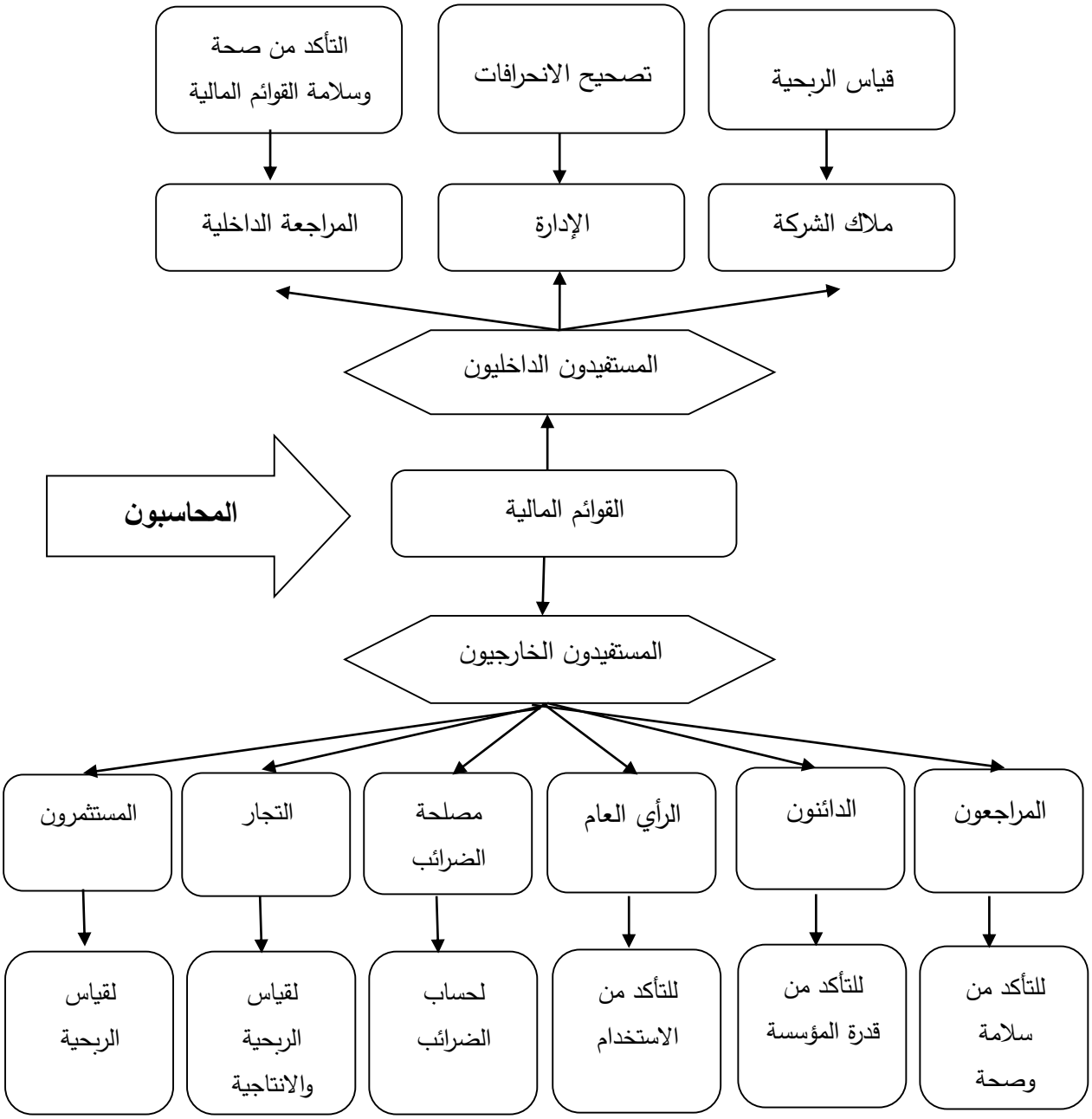
والشكل الموالي يبين مستخدمي القوائم المالية واهتماماتهم:

الجدول رقم (01): مستخدمي المعلومات المالية واهتماماتهم وقراراتهم.

مستخدمون ذوي مصلحة غير مباشرة	مستخدمون ذوي مصلحة مباشرة
أ. **الملاك والمديرون:** – تخصيص الموارد. – اختبار المنتجات والخدمات التي يتم تقديمها. – تنظيم سداد الالتزامات. – ترتيب التمويل. **ب. العاملون:** – تحديد موقف العمالة. – مفاوضات الأجور والحوافز والمنافع.	أ– **المستثمرون (لا تتضمن المستثمرون الحاليون):** – تقرير ما إذا كان سوف يتم استثمار أموالهم في الشركة أم لا. – اختبار الإدارة (مجلس) الملائم. **ب– الدائنون والموردون:** – بيع السلع والخدمات للمنشأة. **ج– الجهات الحكومية والتنظيمية:** – قيود الربحية. – تحديد معدلات أو أسعار معينة. **د– السلطات الضريبية:** – تحديد الضريبة المستحقة. – تحديد التزامات المنشأة. **1) المجموعات الأخرى المهتمة بأعمال المنشأة:** – فحص أسلوب التعامل مع العاملين. – التوجه نحو الأمور المشتركة. – تحليل البيئة ودرجة الأمان.

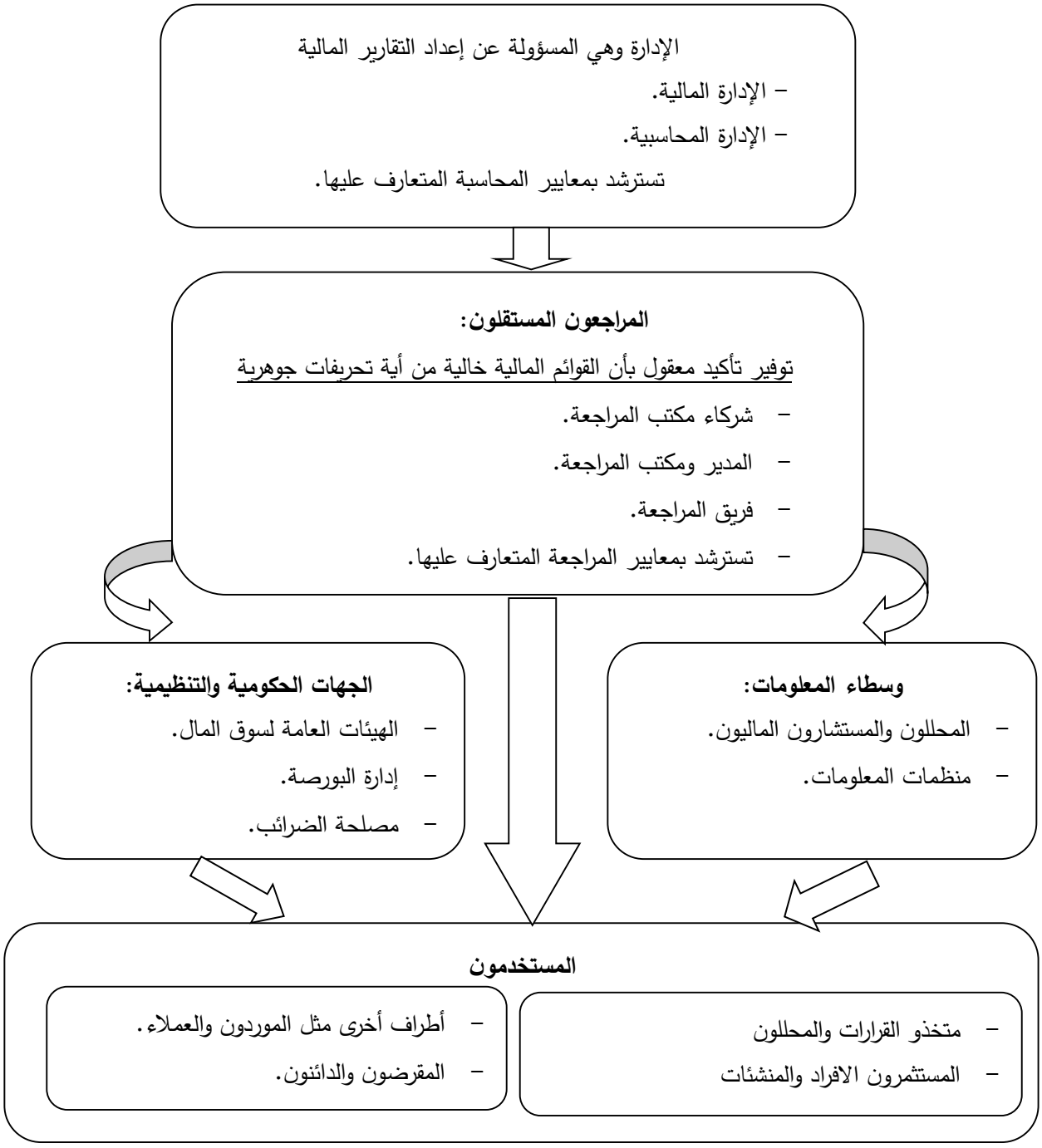
المصدر: طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول**، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 39.

الشكل رقم (02): يوضح مستخدمي التقارير المالية وغرض كل مستخدم منها.



المصدر: محمد الصيرفي، **التحليل المالي– وجهة نظر إدارية محاسبية**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص: 14.

والشكل الموالي رقم (03) يبين المعلومة المالية المتضمنة في التقارير المالية:



المصدر: طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 40.

المطلب الثاني: مساهمة تقرير التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية.

الفرع الأول: رأي مدقق الحسابات ومحتوى تقريره حول القوائم المالية وفقا لمعايير التدقيق الجزائرية والدولية.

أولا: رأي مدقق الحسابات حول القوائم المالية.

يحدد مدقق الحسابات بناءا على نتائج تقريره أي نوع من اراء التدقيق الذي يعتبر مناسبا.[1]

– يمثل تقرير المدقق محصلة عملية التدقيق الذي يعرب فيه المدقق عن رأيه لمستخدمي القوائم المالية إذ يعطي لهم انطباعا بأنها قد خضعت للفحص والتحقيق، بحيث يحتوي تقريره عن رأي مكتوب وواضح حول القوائم المالية ككل، وذلك بعدما يقوم بفحص وتقييم النتائج المستنتجة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها. ويمكن إبداء أربعة أنواع من الرأي في تقرير المدقق حول القوائم المالية وهي: التقرير النظيف، التقرير السلبي، التقرير المتحفظ، تقرير عدم إبداء الرأي ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1-تقرير المدقق النظيف:

يصدر المدقق رأيه على القوائم المالية التي قام بمراجعتها إذا توفرت لديه أربعة شروط وهي:

*أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

*عدم وجود أخطاء جوهرية مؤثرة سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي.

*صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال نهاية المشروع ومركزه المالي.

*حصول المدقق على الإثباتات الكافية والملائمة التي تبرز رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية.[2]

---

[1]– د. قادري عبد القادر، دراسة مقارنة بين معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق الجزائرية في كيفية اعداد تقرير التدقيق، مجلة الدراسات الاقتصادية المتعمقة، العدد الثاني، ماي 2016 ص 56.

[2]– فاتح سردك، **دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،2003، ص: 28.

ويسمى أيضا بالتقرير المطلق أو التقرير بدون تحفظات ويبين أن القوائم المالية تعرض بعدالة المركز المالي للمؤسسة ونتائج عملياتها بالانسجام مع المعايير المتبعة، ووفقا لهذا المعيار فإنه يمكن التمييز بين نوعين من التقارير النظيفة:

- تقرير التدقيق النظيف النموذجي المعياري :يعتبر من أفضل تقارير إبداء الرأي ويشير إلى أن المدقق قد توصل إلى الحكم بأن القوائم المالية للمؤسسة تعرب بوضوح عن المركز المالي وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن نهاية السنة.
- تقرير التدقيق النظيف المقيد مع فقرة تفسيرية: قد يقيد تقرير المدقق بإضافة فقرة تفسيرية تأكيدية لأمر قد يؤثر على القوائم المالية والذي تم إدراجه كملاحظة مرفقة بالقوائم المالية ويفضل إدراجها بعد فقرة الرأي ومن أهم الأسباب لإضافتها هي عدم التطبيق الثابت للمبادئ المحاسبية.

2-تقرير التدقيق المتحفظ:

يقوم مدقق الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ، إذا صادف خلال عملية المراجعة أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون تقريره مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضاته أو انتقاداته، مثل وجود قيود على نطاق عملية التدقيق أو تعديل تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، من خلال فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ.[1] ويتم ذلك لتوفر أحد الشرطين.

- هناك قيود على نطاق المراجع.
- هناك خلاف مع الإدارة حول قبول السياسات المحاسبية المطبقة أو طرق تطبيقها.

[1]– وسيلة بوخالفة، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية**، مذكر ة لنيل شهادة ماجستير، غري منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2012، ص13.

الشكل رقم (04): يمثل نموذج تقرير مدقق خارجي متحفظ.

تقرير مراجع خارجي

الفقرة التمهيدية دون تعديل

لقد قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة ..... كما هي في12/31/.....وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وأن مسؤوليتنا في إبداء الرأي في هذه القوائم المالية اعتمادا على مراجعتنا لها.

فقرة النطاق

باستثناء ما هو وارد في الفقرة التالية فقد تمت عملية المراجعة طبقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة لتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة فحصا اختباريا للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ و الإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساسا معقولا لإبداء رأينا.

الفقرة الإيضاحية:

لم نتمكن من حضور وملاحظة الجرد الفعلي للمخزون والبالغ ..... كما في 12/31/.... نظرا لأن ذلك التاريخ كان سابقا للوقت الذي تم فيه تكليفنا لمراجعة حسابات الشركة، غير أننا قمنا بالإجراءات البديلة للتحقق من هذا البند.

فقرة إبداء الرأي

باستثناء ما ورد في الفقرة السابقة، ففي رأينا أن القوائم المالية تمت بعدالة المركز المالي للشركة ..... كما هو في 12/31/..... ونتائج الأعمال للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها.

3-التقرير السلبي: هو تقرير يصدره المدقق يصرح فيه بأن القوائم المالية لا تعرب بصدق عن المركز المالي للمؤسسة ولا عن نتائج العمليات التشغيلية والتدفقات النقدية، ولم يتم اعتماد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد تلك القوائم المالية، ويتضمن ثلاث فقرات وهي:[1]

[1]- زهرية عبدون، **دور مدققي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية** دراسة حالة لتقرير محافظ الحسابات- SARL-KTRMA بجاية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، اكلي محند وحلاج، البويرة، الجزائر،2018 ص

الأولى: تصف الإجراءات التي يقوم بها المدقق ونطاق فحصه.

الثانية: يظهر بها أسباب التقرير السلبي والآثار المتعلقة به.

الثالثة: تتضمن الرأي السالب حول عملية المراجعة التي قام بها.

الشكل رقم (05): يمثل نموذج تقرير مراجع خارجي سلبي.

تقرير مدقق خارجي

الفقرة التمهيدية دون تعديل

لقد قمنا بتدقيق قائمة المركز المالي لشركة ..... كما هي في12/31/...وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.

إن القوائم المالية هي من مسؤولية إدارة الشركة، وأن مسؤوليتنا إبداء الرأي في هذه القوائم اعتمادا على مراجعتنا لها.

فقرة النطاق دون تعديل

لقد قمنا بعملية المراجعة طبقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وتتطلب هذه المعايير أن نقوم بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة للتوصل إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، كما تشمل عملية المراجعة فحصا اختباريا للقرائن والأدلة المؤيدة للمبالغ و الإفصاحات الواردة بالقوائم المالية، وتشمل أيضا تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة والتقديرات الهامة المعدة من قبل الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية، ونعتقد أن مراجعتنا تقدم أساسا معقولا لإبداء رأينا.

الفقرة الإيضاحية:

لقد ثبت لنا بالدليل القاطع أن إدارة الشركة لم تقم بجرد فعلي لمخزون البضاعة في 12/31/.... وقامت بتقييم هذا المخزون دفتريا، مما أدى إلى زيادة قيمته المفصح عنها بالقوائم المالية المرفقة بمبلغ ..... وترتب على ذلك زيادة مجمل الربح ومن ثم صافي الربح وأيضا حقوق الملاك بنفس المبلغ، أضف إلى ذلك أن الشركة لم ترفق بالقوائم المالية الإيضاحات المتممة لها، مما جعل الإفصاح غير كافي، وأيضا بالغت الشركة في عبء اهتلاك الأصول الثابتة بمبلغ ..... مما أدى إلى نقص صافي الربح وزيادة مخصص ونقص حقوق الملاك بنفس المبلغ.

فقرة إبداء الرأي

نظرا لجوهرية الأمور المبينة في الفقرة السابقة، فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه لا تمثل بعدالة المركز المالي للشركة في 12/31/..... ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها.

تقرير الامتناع عن إبداء الرأي: إن تقرير عدم إبداء الرأي يكون عند استحالة تطبيق إجراءات التدقيق كاستحالة حصوله على الأدلة والبراهين التي تساعده على إبداء رأيه أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة على نطاق عملية التدقيق.

ومن الحالات التي تجعل المدقق يمتنع عن إبداء الرأي يمكن ذكر:

- عدم حصول المدقق على أدلة الإثبات وذلك بسبب وجود قيود تضعها إدارة المؤسسة.
- تدخل الإدارة في عمل المدقق مما يفقده الاستقلالية.
- صعوبة تقييم المدقق لفرض استمرارية الشركة وصعوبة حصوله على الأدلة والبراهين المدعمة لرأيه.

يجب أن يكون للمدقق مبرراته بشأن عدم إبدائه الرأي لأنه إذا ثبت العكس فسوف يلاحق قانونا وفقا لمسؤوليات المدقق التأديبية، المدنية، والجزائية وفي بعض البلدان كالجزائر فإن تقرير عدم إبداء الرأي يجبر فيها القانون المدقق أن يتبع إجراءات إضافية كإخطار الجهات القضائية واطلاعها على حالة الشركة.[1]

" الفرق بين التقرير السلبي والامتناع عن إبداء الرأي في أن التقرير الامتناع عن إبداء الرأي يتم القيام به عندما لا تتوفر للمدقق أدلة الإثبات الكافية والملائمة لإبداء رأيه عن صدق وعدالة القوائم المالية، بينما يتم إصدار التقرير السلبي عندما تتوفر للمدقق الأدلة الكافية حول عدم عدالة القوائم المالية، فإذا كان يعلم المدقق أن القوائم المالية غير عادلة فلا يجوز له الامتناع عن إبداء الرأي."

[1]– محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات**: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2014، ص57.

الشكل رقم (06): يمثل نموذج تقرير مدقق خارجي بدون رأي.

تقرير مدقق خارجي

تعدل الفقرة التمهيدية كما يلي:

لقد تم تكليفنا بمراجعة قائمة المركز المالي لشركة ..... كما تظهر في12/31/.....

وقائمة الدخل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن هذه القوائم المالية هي مسؤولية إدارة الشركة، حيث تم حذف عبارة وأن مسؤوليتنا في إبداء الرأي في هذه القوائم المالية ..... باعتبار أن المدقق سوف يبدي رأيا في هذا النوع من التقارير، كما سوف يتم حذف يا فقرة النطاق طالما لم يقم المدقق الخارجي بالتدقيق.

الفقرة الإيضاحية:

والتي يبني فيها المدقق الأسباب التي أدت إلى إبداء الرأي.

لم تقم الشركة بجرد المخزون والظاهر في القوائم المالية المرفقة بمبلغ..... كما في 12/31/..... وكذلك نتمكن من الحصول على مصادقات من عملاء الشركة، كما إنه لا توجد أدلة تدعم تكلفة الآلات والمعدات المشتراة في السنة المالية المنتهية في 12/31/..... هذا وأن طبيعة سجلات الشركة لا تمكن من تطبيق إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من المخزون والمدينون والآلات والمعدات.

فقرة حجب الرأي

وهي التي يبني فيها المدقق امتناعه عن إبداء الرأي.

وحيث أنه لم يتم جرد المخزون وأننا لم نتمكن من تطبيق إجراءات التدقيق الأخرى بخصوص تحديد قيمة المخزون والتأكد من أرصدة المدينين وتكلفة الآلات والمعدات، فإن نطاق عملنا لم يكن كافيا لإبداء الرأي حول هذه القوائم المالية، ولهذا فإننا نمتنع عن إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية المرفقة.

الفرع الثاني: دور تقرير مدقق الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية.

يعتبر التقرير الخطوة الأخيرة لعملية تدقيق القوائم المالية وفقا لشروط مهمة التدقيق، ويعني أن المدقق قد أنهى إجراءات تدقيقه للتقارير المالية وفقا لمعيار التدقيق، فيجب على المدقق أن ينبه عميله على ضرورة أن لا يكون استخدام اسمه إلا مقرونا بتقرير مدقق الحسابات[1].

[1]– علي عبد القادر ذنيبات، **الدلالات لفقرة التقرير النظيف لمدقق الحسابات الخارجي**، مجلة العلوم الإدارية، العدد 2، الأردن، 2004، ص261.

يعتبر التدقيق المحاسبي الأداة الفعالة في تحسين المعلومات المالية والمحاسبية واكتشاف أعمال الغش والأخطاء والتزوير، وزيادة فعالية نظام الرقابة في المؤسسة من أجل زيادة فعالية ثقة المالكين ومستخدمو القوائم المالية لضمان حقوقهم وحمايتها،[1] إذ أن التدقيق المطبق يبرز مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد على نتائج التدقيق المحاسبي.

يتضح الدور المحوري الذي يلعبه المدقق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة عبر فحصه الدقيق لحساباتها باعتباره متخصصا ونزيها لإتقان عمله إذ لا مصلحة له في التأثير على حقيقة البيانات المالية المدروسة بما يمكنه من التأكد من مصداقيتها واعتمادها لفروض التدقيق المحاسبي والمبادئ المحاسبية وكذا احترام القوانين الجاري العمل بها، وهذا ما يطلق عليه مصطلح جودة القوائم المالية أي سلامة وصحة ودقة هذه القوائم[2]،كما يعتبر تقرير المدقق المحاسبي أداة ضغط على الإدارة من أجل تفعيل الأداء المحاسبي بما تبرزه هذه التقارير انعكاسا إيجابيا في تطبيق المؤسسة لإرشاداتها على جودة القوائم المالية،[3] وأهم ما توفره هذه التقارير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على تقرير منشور بشهادة طرف خارجي محايد كالمدقق المحاسبي الذي يبدي رأيه الفني حول مصداقية القوائم المالية والتأكد من سلامة وصحة ودقة المعلومات المحاسبية لضمان جودة فعالة للقوائم المالية وبالتالي تفعيل الأداء المحاسبي للمؤسسة،[4]

ويلاحظ قبل إعداد تقرير تدقيق القوائم المالية ما يلي [5]:

1-***وضوح التقرير وضرورة الإبلاغ الصريح:*** يجب أن يحرص مدقق الحسابات على أن يكون معنى التقرير مفهوما وواضحا من قبل مستخدميه ومن يعتمدون عليه بحيث لا يترك مجالا للشك لديهم، ويجب أن يضمن تقرير التدقيق العناصر التي تضمن تحقيق الإبلاغ الصريح:[6]

---

[1]- عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص: 24.

[2]- عبد العالي محمدي، مداخلة بعنوان، **دور محافظ الحسابات في تفعيل آليات حوكمة البنوك للحد من الفساد المالي والإداري**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي ماي 07/06، 2012 ص: 06.

[3]- زهرة توفيق سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص: 177.

[4]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص:15.

[5]- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص ص 13-15.

[6]- أحمد صالح عطية، مشاكل التدقيق في اسواق المال، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 76.

- عنوان يتضمن تقرير المحاسب القانوني عن تدقيق القوائم المالية.
- معد التقرير والجهة التي يوجه إليها التقرير.
- فقرة نطاق التدقيق.
- فقرة نتيجة التدقيق.
- اسم مدقق الحسابات وعنوان مكتبه وتوقيعه ورقم الترخيص بممارسة المهنة.
- تاريخ تقرير التدقيق.

2-***تقرير مدقق الحسابات:*** تحتوي المعايير المنظمة لإعداد تقرير التدقيق على ما يلي:[1]

✓ يتعين على المدقق أن يشير إلى نطاق التدقيق في فقرة مستقلة ويتعين أن يكون عملا مهنيا ذو نطاق محدود بتدقيق القوائم المالية التي تتم وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها.

✓ يتعين أن يتضمن التقرير إقرارا من المدقق بأن التدقيق قد تم وفقا لمعايير التدقيق.

✓ يتعين على مدقق الحسابات أن يعبر صراحة عن نتيجة التدقيق في فقرة مستقلة، مع إبداء الرأي في تقرير تدقيق القوائم المالية بيان مدى:

- الالتزام بمعايير المحاسبة في إعداد وعرض القوائم المالية.
- الاتساق في تطبيق هذه المبادئ.
- كفاية الإفصاح المحاسبي.
- وحدة الرأي.

3- ***تعديل تقرير التدقيق:*** توجد حالات يقوم فيها المدقق بتعديل التقرير الذي قام بإنجازه، وفيما يلي أهم الملاحظات المتعلقة بتعديل تقرير التدقيق.[2]

❖ عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها قد يتطلب من المدقق أن يبدي رأيا معارضا.

❖ حدد في معيار القوائم المالية الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح وعلى المدقق أن يحدد مدى استيفاء القوائم المالية لتلك المتطلبات ليحدد مدى ملائمة الإفصاح الأولي من عدمه.

---

[1]- خليل الدليمي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، ج1، عمان، الأردن، 2005، ص 397.

[2]- عبد الوهاب، القياس والإفصاح المحاسبي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 22

❖ وجود قيود على التدقيق بدرجة تؤدي إلى صعوبة التوصل إلى نتيجة حول القوائم المالية.

4-***الأحداث اللاحقة:*** يؤرخ تقرير التدقيق بتاريخ إنجاز تدقيق القوائم المالية، ومع ذلك فإن هناك بعض الأحداث الجوهرية التي يمكن أن تقع بعد هذا التاريخ وتتطلب ضرورة إجراء تسوية لها، أو الإفصاح عنها في القوائم المالية، مما يؤدي إلى عدم تقيد مدقق الحسابات بهذا التاريخ مادامت الأحداث قد وقعت بعد تاريخ تدقيق القوائم المالية، ولكن قبل تاريخ إصدار التقرير، ويمكن التمييز بين ثالث حالات يحتمل أن يواجه بها مدقق الحسابات:[1]

✓ يترتب على الحدث تسوية للمعلومات المالية الدورية، والحدث قد تم الإفصاح عنه.

✓ أن الحدث اللاحق قد تم الإفصاح عنه كملاحظة في المعلومات الملحقة.

✓ أن الحدث اللاحق لم تتم تسويته، أو الإفصاح عنه، وتم تعديل تقرير التدقيق بسبب الخروج عن معايير المحاسبة المتعارف عليها.

المبحث الثاني: فجوة التوقعات في بيئة التدقيق وانعكاساتها بين مستخدمي القوائم المالية.

إن بيئة التدقيق تتطلب اتصالات مستمرة، حيث يقوم المدقق بتوصيل المعلومات بصورة مستمرة الى مستخدمي القوائم المالية عبر خطاب الارتباط، التفسيرات، التقارير حول أنظمة الرقابة الداخلية والتقارير حول القوائم المالية، ولكن معظم الدراسات وجدت ان كثير من مستخدمي القوائم المالية لا يفهمون بصورة دائمة جميع المعلومات التي يستقبلونها من المدقق وذلك لسبب نقص في الفهم او سوء التأويل وهذا يعني ان هناك فجوة في الاتصالات بين المصدر. وعليه فقد نشأت فجوة التوقعات في التدقيق نتيجة عدم تطابق بين توقعات المجتمع الذي يشمل جميع المستفيدين من خدمات التدقيق لما يجب ان تكون عليه مسؤولية المدققين وبين مدى فهم المدققين لحدود مسؤولياتهم.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لفجوة التوقعات.

الفرع الأول: مفهوم فجوة التوقعات ومكوناتها.

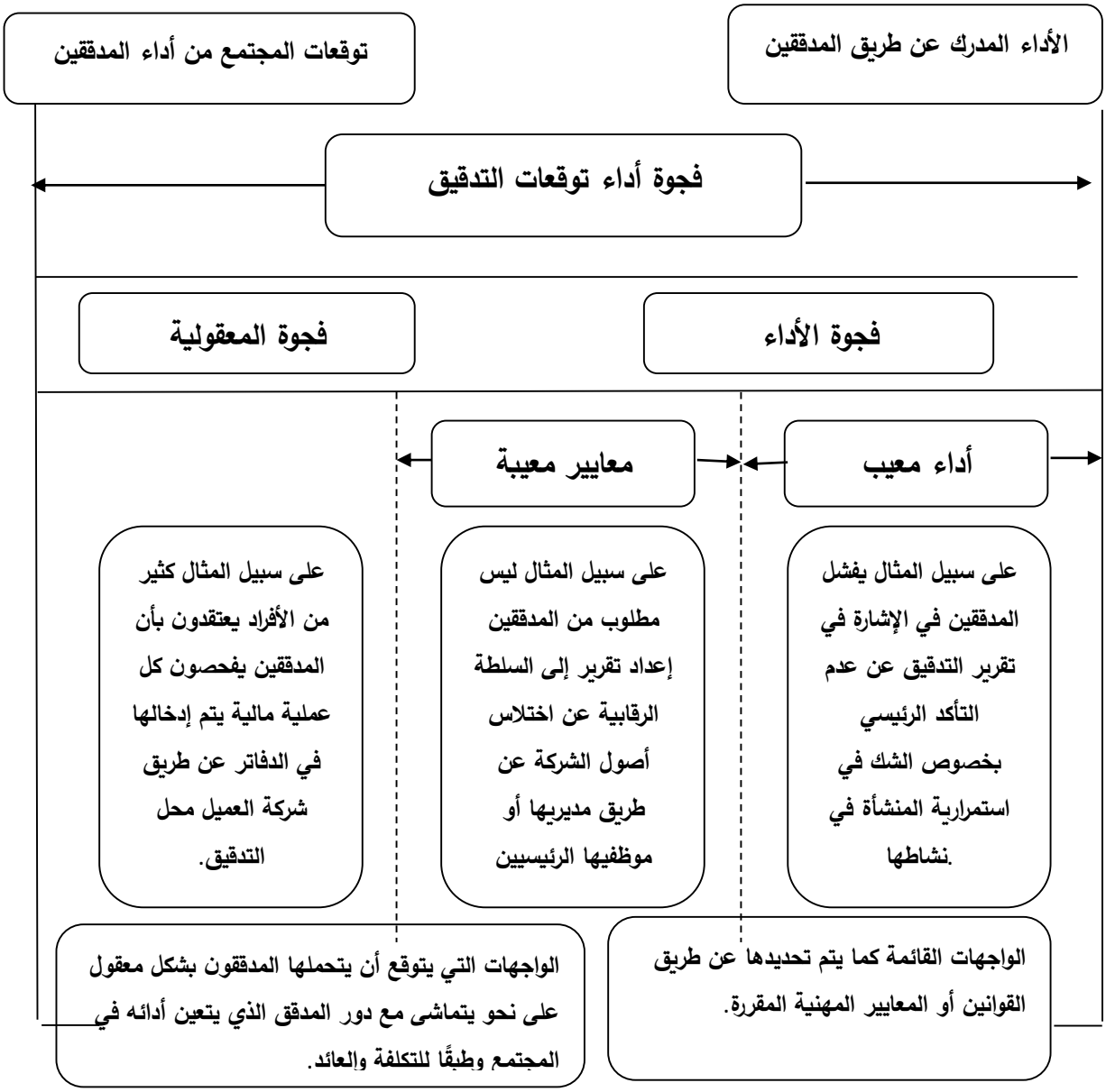
أولا: مفهوم فجوة التوقعات:

[1]- طارق عبد العال حماد، سمير محمد الشاهد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص 57

يعتمد مستخدمي المعلومات المالية على تقرير المدقق، لكن هناك اختلاف وتباين بين أهداف التدقيق المعلنة من جهة وبين توقعات المستخدمين من جهة أخرى، وهذا ما يعرف بفجوة التوقع التي ظهرت نتيجة انتشار بعض حالات الغش في الشركات وحالات الإفلاس المفاجئ، مما عرض المهنة للانتقاد ورفع التساؤلات حول أسلوب أدائها، وتضاف إلى ذلك رغبة المجتمع في المزيد من المساءلة لكل مؤسساته.[1]

وسنحاول تبيان مفهوم فجوة التوقع في التدقيق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07): المفهوم العام لفجوة التوقعات



[1]– دونالد كيسو، جيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، دار المريخ، السعودية، الطبعة الثانية، 2008، ص: 44.

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص28.

يمكننا بيان بعض التعريفات الخاصة بفجوة التوقعات في التدقيق كما يلي:

عرفت الفجوة بأنّها "الاختلاف بين مايعتقده مستخدمو القوائم المالية والمجتمع عامة عن واجبات ومسؤوليات المدققين، وبين ما يعتقده المدققون عن تلك المسؤوليات والواجبات.[1]

وعرفها (Liggio) بأنّها "عبارة عن الفرق بين مسؤوليات الأداء المهني للتدقيق كما يتوقعها مستخدمي القوائم المالية وكما يراها المراجعين، فالفرق بينهما يعرف بفجوة التوقعات.[2]

عرفت أيضا بأنّها "تُستخدم لوصف الاختلاف بين توقعات هؤلاء الذين يعتمدون على تقارير التدقيق الذي ينجزه المدققون وعن تصوراتهم فيما يفعلون.[3]

من خلال التعريفات السابقة نجد بأنها عبرت في مجملها عن العوامل التي أدت إلى وجود هذه الفجوة، فهناك من أرجعها إلى الاختلاف في التوقعات بين المستخدمين للمعلومات المالية والمراجعين ومنها من أرجعها إلى التباين في طريقة الأداء وهناك من أرجعها إلى ضعف التوصيل.[4]

ونرى بأن هذه التعريفات تتسم بالضيق مما لا يساعد على معرفة الأسباب الحقيقية لحدوثها، فهي لا تبين بأن المدققين قد لا ينجزون الأداء المتوقع منهم، أو لا ينجزون ما يمكنهم أو ما يجب أن يؤدونه بطريقة معقولة. ومن هنا يمكننا أن نضع تعريفا لفجوة التوقعات على أساس أنها تعبر عن مدى التباين والاختلاف فيما يتوقعه المستخدمون من أداء المدققين وبين ما تقره المعايير المؤطرة لمهنة التدقيق، وكذا بين ما تقره هذه الأخيرة وبين الأداء الفعلي المدققين.

[1] – علاء الدين محمد الدميري وآخرون، **دراسات متقدمة في المراجعة**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2008، ص: 271.

[2] – نفس المرجع السابق، ص :271.

[3] – أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص71..

[4] – منصور أحمد البديوي وآخرون، **دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية الحديثة**، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص261.

الشكل رقم (08): يوضح مفهوم توقعات التدقيق.



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص:30.

ثانيا: مكونات فجوة التوقعات:

يتفق أغلب الباحثين في مجال التدقيق على أن فجوة التوقعات ليست مجرد فجوة بسيطة بين مجموعتين، ولا يمكن معالجتها لتقليل أضرارها إلا بمعرفة مكوناتها، وذلك بتجزئتها إلى فجوات فرعية. وفي هذا الإطار، يرى بورتر (1993) أن فجوة التوقعات تتكون من جزئين هما: **فجوة المعقولية**، وهي المرتبطة بفجوة الجهل (جهل جمهور المنتفعين بطبيعة عمل المدقق، ومسؤولياته)، **وفجوة الأداء** التي تعود إلى العجز في معايير التدقيق الداخلي، وضعف في أداء المدققين.[1] ولهذا يرى porter وآخرين أنه من الأنسب تسمية فجوة التوقعات بـ "فجوة التوقعات – أداء التدقيق". يبين الشكل الآتي أن المدققين والمستخدمين (أو المجتمع) يمثلان معلمتين أساسيين لفجوة التوقعات في التدقيق لارتباط هذه الأخيرة بأحدهما، سواء بأداء المدققين أو توقعات المستخدمين، ويمكن تحليل هذه الفجوة إلى نوعين أساسين هما:

1- فجوة المعقولية: (Gap Reasonabless) وتمثل الفرق بين ما يتوقعه المجتمع من مهنة التدقيق وبين ما يرى المجتمع أنّه يمكن أن تؤديه المهنة بدرجة معقولة.[2] وتمثل الفرق بين

[1]- حسام الدين خداش و عبد المطلب السرطاوي: " مدى إسهام بنود الاستقلالية الواردة في قانون ساربنس أوكسلي في تعزيز استقلالية المحاسب القانوني الأردني وأثرها في تقليص فجوة التوقعات"، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد 6، العدد 3، الجامعة الأردنية، عمان،2010، ص 296.

[2]- علاء الدين محمد الدميري وآخرون، **دراسات متقدمة في المراجعة**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2008، ص: 275.

توقعات المجتمع من خدمات المدققين، وبين ما يستطيع المدققون إنجازه بصورة معقولة.

تنشأ هذه الفجوة نتيجة لمبالغة المجتمع في توقعاته، إما بسبب عدم إلمامه بطبيعة التدقيق ومحدداته، أو بسبب رغبته في الحصول على أقصى ما يمكن من المدققين مقابل ما يدفعه لخدماتهم،[1]، فعلى سبيل المثال يتنبأ المستخدمون أن عملية التدقيق ستكشف عن كافة حالات الغش، فليس من المعقول أن يقوم المدقق بفحص كل العمليات المالية لاسيما في الشركات الكبرى والمعقدة، بل يكتفي فقط بأخذ عينات من العمليات والأرصدة ومن ثم إبداء رأيه بشكل عام عليها. وعلى هذا الأساس فإن ذلك المكون الرئيسي للفجوة يتضمن الواجبات التي يتوقع المجتمع أن يؤديها المدققون بشكل غير قابل للتوقع.

2- فجوة الأداء: (Gap Performance)

وهي فجوة بين ما الذي يمكن توقعه بشكل معقول من أداء المدققين وبين ما يتصوره هؤلاء المدققين من أدائهم.[2] وتنقسم هذه الفجوة إلى فرعين وهما:

أ- فجوة المعايير الناقصة (Gap Standards Deficient)

وهي تعبر عن الاختلاف بين المهام التي يمكن توقعها بصورة معقولة من المدققين، والمهام الحالية للمدققين.[3] ولذلك قد يتوقع المستخدم بشكل معقول أن يقوم المدققون بإعداد تقرير عن مواقف اختلاس أصول الشركة، فإذا لم يتطلب القانون ذلك ستكون هناك فجوة معايير ناقصة.[4] وفي هذه الحالة يكون المستخدمون يتوقعون من المدقق عمل أفضل ودور أحسن دون علمهم بالمعايير المقيد بها المدقق عند القيام بعمله.

ب- فجوة الأداء الناقص (Performance Deficient)

وتعرف بالفرق بين ما يتوقعه المستخدمون أنّه يمكن للمدققين القيام به بدرجة معقولة وبين ما ترى المهنة ذاتها أنّه يمكن لأعضائها (المدققين) القيام به بدرجة معقولة.[5]

---

[1]- د نورالدين مزيان، **أبعاد مشكلة فجوة التوقعات في بيئة التدقيق**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد: 14/2015، ص 101.

[2]- أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 72.

[3]- محمد سامي راضي، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص 22.

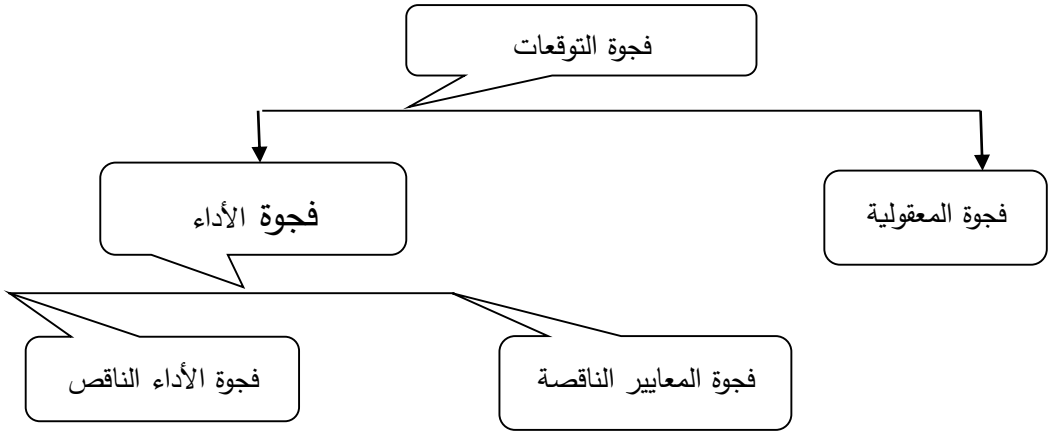
[4]- أمين السيد أحمد لطفي، **فلسفة المراجعة**، الدار الجامعية، مصر، 2009 ص 357.

[5]- علاء الدين محمد الدميري وآخرون، **دراسات متقدمة في المراجعة**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2008 ص:275.

مما سبق اتضح يمكن توضيح مفهوم فجوة التوقعات في الشكل الآتي وهي:[1]

- ✓ الفجوة بين ما يقوم به المدققين حاليا وبين معايير المراجعة المقررة.
- ✓ الفجوة بين ما يقوم به المدققين حاليا وبين توقعات الجمهور والمجتمع.
- ✓ الفجوة بين معايير التدقيق المقررة وتوقعات المجتمع والجمهور.

الشكل رقم (09): يوضح مكونات فجوة التوقع في عملية التدقيق



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على ما سبق.

الفرع الثاني: أسباب فجوة التوقعات وأثارها.

أولا: أسباب فجوة التوقعات.

يمكن تحديد أهم ثلاثة أسباب أعطيت لحدوث فجوة التوقعات في التدقيق، كما يلي: [2]

1-الأسباب المرتبطة بمستخدمي القوائم المالية:

1-1-المدقق كضمان لدقة القوائم المالية وقدرة المؤسسة على الاستمرارية: يعتقد الكثير

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، الدار الجامعية، مصر، 2005 ص: 29.

[2] - Adeyemi, S and Uadiale, O. (2011)، An empirical investigation of audit expectation gap in Nigeria. African Journal of Business Management. 5(19) :7964-7971.

من مستخدمي القوائم المالية بأن مجرد تقديم المدقق تقريرا نظيفا يضمن سلامة الحالة المالية للمؤسسة فهو ضمان لقدرتها على الاستمرارية في النشاط، هذا الاعتقاد أدى إلى إيجاد وتعميق فجوة التوقعات.[1]

1-2-المراجع مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش والأعمال غير الشرعية: يعتقد معظم مستخدمي القوائم المالية، أن التقرير النظيف يعني أن مدقق الحسابات قد اكتشف كل الأخطاء والغش والأعمال غير الشرعية، أثناء فترة التدقيق وأنها مسؤوليته وهدفه الأساسي.[2]

2-الأسباب المرتبطة بمدقق الحسابات: وترجع هذه الأسباب للأداء غير المرغوب فيه لمدققي الحسابات وتدخل ضمن فجوة نقص الأداء، ويمكن تقسيمها إلى سببين، وهما كالتالي:

2-1-الشك في استقلالية مدقق الحسابات: إن فقد مدقق الحسابات استقلاله يكون قد فقد السبب في وجوده، وبالتالي عندما يفقد المدقق استقلاله سيكون الأداء الفعلي له مختلفا عن الأداء المتوقع منه، وبالتالي تنشأ فجوة التوقعات، وإن من أهم الأسباب وقوع محافظ الحسابات تحت ضغط المنافسة يجعله يتردد كثيرا في التحفظ في تقاريره عن القوائم المالية خوفا من فقدان العميل.[3]

2-2-انخفاض جودة الأداء لمدقق الحسابات: أي الأداء المعيب لمدقق الحسابات إزاء واجباتهم والذي يعود إلى مجموعة من العوامل نذكر أهمها فيما يلي:[4]

- ✓ قبول أتعاب قليلة عن عمليات تدقيق لا تتناسب مع المجهود لأدائها وذلك كنتيجة للمنافسة.
- ✓ تأدية خدمات أخرى بأتعاب قليلة للحصول على رضا العملاء وضمان تجديد تعيينهم سنويا.
- ✓ اتباع سلوك متساهل مع العملاء كنتيجة لإدراك المدققين أن عدم رضا العملاء.
- ✓ زيادة عمليات الاندماج بين مكاتب التدقيق مما يضع ضغوط كثيرة على مهنة التدقيق.

---

[1]- المنتصر بالله سهيل نقولا ترزي، **أثر تعديلات معيار التدقيق الدولي رقم: (700) الخاص بتقرير مدقق الحسابات على تضييق فجوة التوقعات** – دارسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات ومُعدي القوائم المالية والأكاديميين في قطاع غزة – فلسطين (مذكرة ماجستير). كلية التجارة، غزة: جامعة غزة. سنة 2013 ص 63.

[2]- المنتصر بالله سهيل نقولا ترزي، نفس المرجع، ص 73.

[3]- يوسف محمود جربوع، **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة**. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) 372.

[4]- حسين أمين حسين البامرني، ومحمد حويش علاوي الشجيري. **فجوة توقعات التدقيق ومتطلبات التسيير** دراسة ميدانية لآراء عينة من المدققين الخارجيين والأطراف المستفيدة في إقليم كوردستان العراق. مجلة تنمية الرافدين ،2010، 298.

3-الأسباب المرتبطة بالهيئات والتنظيمات المهنية للتدقيق: ترجع هذه الأسباب إلى قصور الهيئات والتنظيمات المهنية للتدقيق في إصدار معايير للمحاسبة والتدقيق، فالقصور عن عدم الإفصاح في التقارير المالية عن جميع النواحي التي يتوقعها مستخدمو القوائم المالية يساعد على زيادة فجوة التوقعات في عملية التدقيق، كذلك بالنسبة للقصور في إصدار معايير للتدقيق

ينتج عنه قصور في أداء مدقق الحسابات، فأداءه مقيد بالالتزام بما تتطلبه هذه المعايير.[1]

ثانيا: أثار فجوة التوقعات.

تعتبر فجوة التوقعات في بيئة التدقيق ظاهرة دولية، تتباين حدتها، ونوعيتها من بلد إلى أخر، تخلف فجوة التوقعات آثار عدة على الحياة الاقتصادية والمالية، فهي تؤثر بشكل مباشر على الأطراف الخارجة عن المؤسسة، التي تستخدم تقرير المدقق كقاعدة في اتخاذ قراراتها الخاصة، باعتبار أن هذا التقرير ذو منفعة كبيرة لمستخدمي القوائم المالية، إذ يمثل وسيلة اتصال نحوهم، ويحمل معلومات مهمة عن حقيقة المركز المالي للمنشأة، و آفاقها المستقبلية، فوجود فجوة التوقعات معناه قصور في عرض خدمات ومسؤوليات مهنة التدقيق كما ونوعا، كما ينعكس سلبا على المجتمع في صورة نقص في درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات. كما أن حدوث فجوة التوقعات بين المستثمرين والمدققين يعد مؤشرا كافيا على وجود حالة عدم تماثل المعلومات حول المنشأة بين الطرفين، وهو ما يمنع قيام سوق مالية كفأه في ذلك البلد بسبب تزعزع الثقة في مهنة التدقيق.

تنجر عن فجوة التوقعات عدةّ آثار ويمكن أن نميز في هذا الإطار عن نوعين من هذه الآثار.

- الآثار الإيجابية.
- الآثار السلبية.

1- يوسف محمود جربوع، **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة**. مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 389،367.

1. الآثار الإيجابية: وتتمثل هذه الآثار في:

أ- تفعيل دور المنظمات المهنية:

هناك بعض المنظمات التي تعمل على تأهيل الإطار العام للتدقيق من خلال العمل عن وضع المعايير الملائمة لكل الحالات التي يمكن للمدقق معرفتها، تعمل على تضييق فجوة التوقعات.

ب- الاهتمام بالأنظمة:

إن الاختلافات بين مستخدمي المعلومات المالية والمدققين أدى بالمؤسسات للاهتمام بمختلف الأنظمة المتعلقة بمهنة التدقيق من خلال التركيز على هذه الأنظمة وحسن سيرورتها الذي تؤدي بها إلى تحقيق أهدافها والوصول إلى نتائج في عمليات التدقيق، وتتمثل هذه الأنظمة في:

- النظام المحاسبي في المؤسسة.
- نظام الرقابة الداخلية.

ويعمل هذان النظامان على فحص وتقييم التدقيق المالي، وهذا ما تسعى إليه هذه المنظمات من خلال تضييق فجوة التوقعات.[1]

هذا ونؤكد على أن إعطاء نظام الرقابة الداخلية الأهمية التي يستحقها داخل المؤسسة من شأنه أن يرفع من مستوى عمل التدقيق، ونفس الأمر بالنسبة لنظام المحاسبة بالمؤسسة، تعتبر مخرجات النظام المحاسبي هي مدخلات التدقيق، وبالتالي كلما كانت المدخلات سليمة وتتبع القواعد، فبالتأكيد سننتظر مخرجات ذات جودة وبأكثر دقة ومصداقية.

2- الآثار السلبية: وتتمثل هذه الآثار في:

أ- على مستوى البورصة: إن حدث فجوة التوقع بين المستثمرين والمدققين راجع إلى الرأي

[1]- صديقي مسعود، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، ص: 153، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003

المدلى به من قبل المدقق الذي يعتبر أحد المدخلات في عملية اتخاذ القرارات من قبل هؤلاء المستثمرين في البورصة، فهذا لا يعكس الحقائق هذا من وجهة نظر المستخدمين وأنه غير مطابق للمعايير المعروفة، ومن هنا يصعب تكوين سوق مالي نشط وحيوي.

ب-على مستوى مهنة التدقيق: تعمل فجوة التوقعات على سلب الثقة من مهمة التدقيق، باعتبارها مصدر تأكيد مهم للمستخدمين حول صدق أو عدم صدق القوائم المالية للمؤسسة، وأن دور التدقيق في بث الثقة في المعلومات المالية أمر غير مؤسس على الأداء الفعلي الكفء من قبل المدقق،[1] وهكذا لن تصبح هذه المعلومات مصدر ثقة بعدم اكتشافها للتلاعبات والأخطاء التي تؤثر على سيرورة المؤسسة في نشاطها.

ج-اختلال التوصيل الفعال:

يؤدي هذا الاختلال في التوصيل لتدني مستوى عمل المدقق من خلال فقدان الثقة الناتجة عن المستخدمين الذين يرون أنه لا فائدة من عمل هذا المدقق، مما يؤدي إلى ضعف التواصل بينهم أو حتى عدمه في حالات قصوى والذي أيضا يؤدي إلى التباعد بين هذين الطرفين.

المطلب الثاني: معالجة فجوة التوقعات وانعكاساتها بين مستخدمي القوائم المالية.

الفرع الأول: سبل تضييق فجوة التوقعات في التدقيق ومعالجتها.

أولا: سبل تضييق فجوة التوقعات في التدقيق.

1 تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية:*

من الضروري تحسين الاتصالات مع مستخدمي القوائم المالية بهدف تصحيح توقعاتهم غير المعقولة ويمكن أن يتحقق عن طريق كل من تقرير الإدارة وتقرير مهمة التدقيق:[2]

[1]- صديقي مسعود، **مرجع سابق**، ص: 152.

[2]- جورج دانيال غالي، تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

1-1: تقرير الإدارة: يعد تقرير الإدارة الذي يرفق بالقوائم المالية وسيلة من أجل توضيح الغموض أو اللبس الواقع لدى مستخدمي القوائم المالية بخصوص المسؤولية عن إعداد القوائم المالية، وأنها من اختصاص الإدارة وليس من اختصاص المدقق.

1-2: تقرير التدقيق: لكي يكون لتقرير المدقق دور يجب أن يتضمن:

- ✓ مسؤولية الإدارة عن اعداد القوائم المالية ومسؤولية المدقق عن إبداء الرأي عن تلك القوائم.
- ✓ الإشارة في فقرة النطاق الى ان التدقيق يوفر تأكيد بأن القوائم المالية لا تتضمن تحريفات.
- ✓ إضافة وصف موجز لنطاق وطبيعة عمل التدقيق.

2* تدعيم استقلال مدقق الحسابات:

بغية تحسين وتدعيم استقلالية المدقق بات من الضروري التركيز على العناصر المرتبطة بها، وتشتمل كل الأمور التنظيمية لمهنة التدقيق وعلاقتها بالمؤسسات، وفي هذا الإطار، تم اقتراح تعيين مدقق الحسابات من قبل لجنة التدقيق، ولمدة مقبولة لا تؤثر سلبا على كفاءة التدقيق ولا على ظروف عمل المدقق، ولتدعيم استقلالية المدقق ينبغي الفصل بين عملية التدقيق والخدمات الأخرى المقدمة من قبل مكاتب التدقيق، لتفادي تأثير المصالح الشخصية للمدقق المتأتية من المهام الأخرى على الآراء النهائية له.[1]

حيث اهتم قانون[2] Sarbans-Oxaly بالمحافظة على الاستقلالية الظاهرية لمدقق الحسابات من خلال توفير الظروف الملائمة التي تحد من سيطرة الأطراف المتنازعة عليه، وذلك بتكليف لجنة التدقيق لدى العميل بالإشراف على كل الأمور المتعلقة بتعيينه ومتابعة عمله من خلال منعها للعلاقات الشخصية بين المدقق وعميله، ومما لا شك فيه أن إنشاء منظمة مهنية مستقلة كفيل بحماية وتدعيم استقلاليتهم خاصة في ظل القوة القانونية التي تتمتع بها، ولا يمكن تحقيق ذلك

[1]- مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص. 155

[2]- حسام الدين خداش وعبد المطلب السرطاوي: " **مدى إسهام بنود الاستقلالية الواردة في قانون ساربنس أوكسلي في تعزيز استقلالية المحاسب القانوني الأردني وأثرها في تقليص فجوة التوقعات**"، المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، المجلد 6، العدد 3، الجامعة الأردنية، عمان، 2010، ص. 311.

بدون أن تتولى الدولة مهمة تنظيم وتأهيل مهنة التدقيق، وبالتعاون مع المنظمة المهنية للمدققين، وفي سبيل تدعيم استقلالية المدقق هناك العديد من المقترحات نذكر منها: [1]

- زيادة وعي المساهمين في تفعيل الجمعيات العامة لشركات المساهمة لتدعيمها استقلال المدقق، حيث أن القوانين تقرر تعيين وعزل المدقق بواسطة الجمعية العامة للشركة، إلا أن تقاعس المساهمين يمكن الإدارة من التأثير على المدقق ومن ثم يفقد استقلاله.
- تفعيل دور لجان التدقيق في تعيين المدقق وتحديد أتعابه ومناقشة تقارير التدقيق.
- تغيير المدقق بتحديد حد أقصى للقيام بتدقيقه بدعوى أن طول ارتباط المدقق بالشركة، يمكن أن يؤثر على استقلاله.

3*رفع كفاءة المدققين: ويمكن تحقيق هذا على مرحلتين أساسيتين:[2]

أ- مرحلة تعليم المدققين الجدد وإكسابهم المهارات الأساسية: يجب تطوير الدراسة في هذا المجال ويكون ذلك على مستوى جامعات وفروع مختصة ومعاهد عليا لتأهيل المراجعين، مما يساعد على تعزيز قدرتهم على العمل بكفاءة وفعالية عالية.

ب- مرحلة الممارسة العملية: يجب على المدققين أن يعملوا باستمرار من خلال تطوير أنفسهم بالبحث والدراسات لضمان استمرار وتطوير مهاراتهم وتحديث معلوماتهم حتى تكون متماشية مع التطورات والتغيرات الحاصلة في ذلك الوقت.

***4* تطوير معايير التدقيق وجودة الأداء:**

ويكون ذلك عبر الجهات المسؤولة عن تنظيم هذه الجهة وأيضا الممارسين لها، بالنظر في المعايير والعمل على تطويرها وتحديثها لحل مشكلة العوامل المؤثرة في استقلالية المدقق كشف التلاعبات والأخطاء ومن ثم تحديد مفاهيم وبناء أحكام على أسس موضوعية.[3]

---

[1]- محمد سامي راضي، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص: 41.42.

[2]- علاء الدين محمد الدميري وآخرون، **دراسات متقدمة في المراجعة**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2008، ص: 276

[3]- شحاتة السيد شحاتة، **أصول المراجعة الخارجية**، دار التعليم الجامعي، مصر، 2013، ص: 135

كما أن التزام المدققين بمجموعة من المبادئ والقواعد وما تفرضه المعايير المهنية والقوانين والتشريعات من شأنه رفع مستوى المهنة وزيادة جودة أدائها وزيادة ثقة المجتمع فيها.[1]

ومع أنه لا يوجد اتفاق على مفهوم واحد لجودة التدقيق إلا أن الكثيرين قد ركزوا على مجموعة من المقومات والاعتبارات التي يمكن الاستدلال من توافرها على تحقيق جودة التدقيق، أهمها: [2]

- حجم مكتب المراجعة.
- عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة.
- صدق تقارير المراجع.
- مدة استمرار المراجع في مراجعة المنشأة.
- هيكلة عملية المراجعة.
- خبرة المراجع بميدان عمل المنشأة محل المراجعة.
- التقدم التقني في أداء المهنة.
- المنافسة بين منشآت المراجعة.
- عدد الساعات التي تم انجاز المراجعة خلالها.
- نسبة الأتعاب من المنشأة محل المراجعة إلى أجمالي أتعاب مكتب المراجعة.

*5*زيادة فاعلية الاتصال في بيئة التدقيق:*

العديد من الدراسات اهتمت بتطبيق فجوة التوقعات في المراجعة، وكان للمعيارين (60.61) النصيب الأكبر في الاهتمام بعملية الاتصال وتحسينها في بيئة المراجعة حيث: [3]

* المعيار رقم (60) الخاص بالاتصال الداخلي وضع بداية جديدة في تشكيل الرقابة الداخلية مع استبعاد نقاط الضعف الجوهرية.

---

[1]– عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، **ضوابط أخلاقيات مراقب الحسابات**، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص: 05

[2]– شحاتة السيد شحاتة، **نفس المرجع**، ص: 11

[3]– بوراس هند، **التدقيق وإشكالية فجوة التوقعات**، الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت سكيكدة، يومي 11 و12 أكتوبر 2010

* المعيار رقم (61) فقد اهتم بتنظيم عملية الاتصال مع لجان التدقيق، والمداخل التي تحقق فعالية مثل هذا الاتصال.

ومجمل القول هنا أن عملية الاتصال تسهل على المستخدمين فهم المدققين ودورهم وتوضيح مسؤولياتهم وما لهم وما عليهم وهذا الذي يساهم في تضييق فجوة التوقعات.

الفرع الثاني: انعكاس جودة التدقيق على فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية.

أولا: دور لجنة التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية

الكفاءة هي مدى تحقيق المخرجات بأقل مدخلات ممكنة بينما تعتبر الفعالية درجة ارتباط تحقيق الأهداف المحددة مقدما، وتأخذ الدراسات بمبدأ فعالية لجان التدقيق كآلية تقويمية ترتبط بمدى نجاح لجان التدقيق في تأمين إنجاز عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق المتعارف عليها، وتتعلق هذه المقومات بما يلي[1]:

1. استقلال أعضاء اللجنة: إن استقلال لجنة التدقيق لا يكون إلا بوجود لجنة تتشكل من أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة والمقدرة على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل[2] بما يدعم استقلالية اللجنة عن طريق:

* فحص خطط الإدارة للارتباط بالمدقق بتنفيذ خدمات غير التدقيق والتأكد من أن تلك الخدمات لن تؤثر على استقلاله.

* فحص جوانب عدم الاتفاق بين المدقق والإدارة ومحاولة تقريب وجهات النظر بينهما.

2. التحديد الواضح لواجبات وحقوق لجنة التدقيق: يتوجب تحديد حقوق وواجبات لجنة التدقيق بصورة واضحة لكي تتمكن من ممارسة أدوارها بفعالية عالية.[3]

[1]– السيد أحمد السقا ومدثر طه أبو الخير، **مشاكل معاصرة في المراجعة**، مكتبة جامعة فيلادلفيا، القاهرة، 2002، ص 203.

[2]– حسين أحمد دحدوح، نفس المرجع، ص 258

[3]– حسين أحمد دحدوح، نفس المرجع، ص 260.

3. توفر الخبرة والمعرفة لدى أعضاء اللجنة: يتوجب أن تتكون لجان التدقيق من أشخاص يتمتعون بالخبرة والمهارة اللازمة.[1]

4. تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة التدقيق: بما يكفي لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات والتوازن بين حجم المهام ونوعيتها، ويعد العدد الأمثل بين ثلاثة وخمسة أعضاء.[2]

5. عدد اجتماعات لجنة التدقيق خلال السنة: يعتبر عدد الاجتماعات من الأمور التي تقاس بها فعالية لجنة التدقيق ويحدد هذا العدد من قبل لجنة التدقيق، يجب ألا يقل عن ثلاث مرات في العام.[3]

6. إدراك لجنة المراجعة لدورها الإيجابي: يجب على أعضاء لجنة المراجعة أن تدرك جيدا دورها الإيجابي من خلال:

- تدعيم دور الإفصاح المحاسبي في المؤسسات على مراقبة الإدارة.
- تدعيم دور مدققي الحسابات في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية للمؤسسات.
- تدعيم دور الرقابة في صدق القوائم المالية وضمان التزام الإدارة بالقوانين.

ثانيا: دور مسؤوليات مدقق الحسابات في تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية

1. فجوة التوقعات ومسؤوليات مدقق الحسابات يتوقع مستخدمي القوائم المالية من مدققي الحسابات تقديم النصح بخصوص احتمال فشل أو تعثر المؤسسة كما يتوقعون اكتشاف الأخطاء الجوهرية وعمليات الغش التي تؤثر على القوائم المالية.

من خلال استعراض توقعات مستخدمي القوائم المالية، نخلص إلى أن بعض مستخدمي القوائم المالية سوف يصلون إلى نتيجة بأن توقعاتهم لم يتم تحقيقها مما يؤدي إلى ظهور ما يعرف بفجوة التوقعات، ولهذا ترتب على مهنة التدقيق مسؤوليات تهدف بالأساس إلى حرص المدقق على بذل

---

[1]– محمد عبد الله المومني، **تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، االمجلد رقم 26، العدد الأول، 2010، ص 251

[2]– محمد عبد الله المومني، **تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها في الشركات الأردنية المساهمة لتعزيز الحاكمية المؤسسية**، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2008، ص 12.

[3]– حسين أحمد دحدوح، مرجع سابق، ص ص 261-262.

العناية المهنية اللازمة أثناء أداء مهمته للوصول إلى رأي فني محايد حول مدى صحة وصدق القوائم المالية لمؤسسة عميل التدقيق.

2. توسيع مسؤوليات مدقق الحسابات إن عدم إدراك مستخدمي القوائم المالية للدور الذي يقوم به مدقق الحسابات في المجتمع يعتبر عامل منشأ لفجوة التوقعات في التدقيق مما أدى إلى عدم وضوح مسؤوليات المدققين، إذ يتمثل ذلك الاعتقاد بأن المدقق مسؤول عن إعداد القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق وضمان دقتها وخلوها من الأخطاء،[1] وقد تعددت الاقتراحات المتعلقة بتضييق فجوة التوقعات في التدقيق، فقد أصدر مجلس الإشراف العام توصية في التقرير الذي أصدره عام 1993 بأنه يجب على مجلس معايير التدقيق تطوير إرشادات لمساعدة المدققين في تقييم إمكانية حدوث الغش الإداري الذي يؤثر على المعلومات
المالية وأن يضع إجراءات يتم التقيد بها.[2]

ويرى بأن فجوة التوقعات توجد في نطاق فجوة الأداء وليس في فجوة المعقولية بمعنى بين ما يتوقع المجتمع إنجازه وبين الأداء الفعلي للمدققين وتحمل المدققين لمسؤوليات أكبر بهدف تلبية توقعات مستخدمي القوائم المالية والتقرير عن مدى استمرارية المؤسسة.[3]

ومما سبق نخلص إلى ضرورة أن تنظر المهنة بعين الصدق إلى توقعات مستخدمي القوائم المالية من خلال تلبية هذه الاحتياجات ومن خلال توسيع مسؤوليات مدققي الحسابات لكي ترتفع قيمة مهنة التدقيق في عين المجتمع وهو السبيل الوحيد لتضييق فجوة التوقعات بخصوص مسؤوليات أكثر وضوحا لاكتشاف الغش.

ولذلك يعتقد مستخدمي القوائم المالية أن على المدقق ما يلي: [4]

- ✓ ينبغي على المدققين تحمل مسؤوليات أكبر تجاه اكتشاف الغش والمخالفات.

---

[1]– سامي صبحي سليم واكد، **الفجوة بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة عمل المراجع**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2003، ص 22.

[2]– جورج دانيال غالي، مرجع سابق، ص 4

[3]– سامي صبحي سليم واكد، مرجع سابق، ص 55.

[4]– سامي صبحي سليم واكد، مرجع سابق، ص 65.

- ✓ يجب على المدققين العمل على تطوير وتحسين فعالية أعمال التدقيق.
- ✓ العمل على إيصال معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية من خلال إعطاء معلومات أكثر نفعا.
- ✓ العمل على إيجاد وتحسين وسائل الاتصال مع لجان المراجعة والأطراف المعني

خاتمة الفصل:

من الواضح أن تقرير مدقق الحسابات يكتسي أهمية كبيرة في عملية المراجعة، لذا على المراجع أن يتبع المعايير المضبوطة لذلك والعمل بطريقة تكون سهلة الفهم للأطراف الأخرى (المستخدمون للمعلومات المالية)، الذين قد تكون لديهم رؤية أخرى مخالفة لرؤية المراجع .هذا الاختلاف ما بين المراجعين والمستخدمين أو ما يسمى بفجوة التوقعات، لها ما يدعم وجودها من خلال التباين الحاصل ما بين ما يتوقعه المستخدم وما يقوم به المراجع من عمل نتيجة لعدة أسباب منها ما هو راجع لمعايير المهنة ومنها ما يعود للمراجع في حد ذاته وأدائه المهني، ومنها ما يرجع بخلاف ذلك إلى التوقعات المبالغ فيها من طرف المجتمع ونقص الإلمام بمهنة المراجعة وكيفية عملها . هذا ويمكن إيجاد حلول للتقليل من هذه الفجوة ويتم ذلك عن طريق دعم استقلال المراجع والرفع من كفاءته من جهة ووضع عمل المراجع في إطاره المعقول من طرف مستخدمي المعلومة المالية، كما أن لزيادة الاتصال بين الطرفين يمكنه أن يسهم في التقليل من حدة الفجوة.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية: أثر تقرير مدقق الحسابات على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية

دراسة ميدانية: أثر تقرير مدقق الحسابات على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية

مقدمة الفصل:

يتناول هذا الفصل دراسة ميدانية لموضوع البحث – أثر تقرير مدقق الحسابات على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية – وذلك من خلال تصميم استبيان وتوزعه على أفراد العينة المستهدفة.

ونتيجة لأهمية موضوع الدراسة وبعد الانتهاء من الجانب النظري لها، كان لابد من ربط هذا الجانب بجانب تطبيقاتها العملية (أي الجانب التطبيقي)، وذلك بهدف التحقق من الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية.

وتم تطرقنا في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: منهجية الدراسة وإعداد الاستبيان.

المبحث الثاني: تفريغ نتائج الاستبيان.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

المبحث الأول: منهجية الدراسة وإعداد الاستبيان.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى جميع عناصر الدراسة التي اختبرت بناء على ملاءمتها للموضوع محل الدراسة المتمثل في العينة مع توضيح حدود الدراسة وصعوباتها.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أساتذة جامعيين، محافظي الحسابات، خبراء محاسبين، محاسبين معتمدين.

ثانيا: عينة الدراسة

لقد قمنا بتوزيع 35 استمارة ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الاحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة المئوية %
الاستمارات الموزعة	35	100%
الاستمارات المسترجعة	30	86%
الاستمارات غير المسترجعة	5	14%
الاستمارات الملغات	0	0%
الاستمارات الصالحة للدراسة	30	86%

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجات spSS

من خلال الجدول رقم قمنا بتوزيع (35) استمارة واستخلصنا من (30) استمارة صالحة للدراسة.

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان ومقياس الدراسة

أولا: هيكل الاستبيان

هناك جملة من النقاط حاولنا أخذها بعين الاعتبار عند إعداد الاستبيان:

- اعتمد الطالبين على الأسلوب البسيط في صياغة الأسئلة لسهولة فهمها وتفادي أي تأويلات أخرى.
- توافق في الترتيب والتدرج في الأسئلة.

- محاولة طرح أكبر قدر ممكن من الأسئلة دون الخروج عن الموضوع.
- إحداث بعض التعديلات في الاستبيان (إضافة، حذف، تغيير) بعد استشارة أساتذة في التخصص.
- عرض الاستبيان الأولي على لجنة التحكيم المتكونة من أساتذة مختصين في المحاسبة والتدقيق.
- طرح استمارة أولية لأخذ انطباعات أولية حول حجم الاستجابة.

وتم تقسيم الاستبيان إلى جزأين:

الجزء الأول: شمل هذا الجزء المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة (المستوى العلمي، الوظيفة، الخبرة).

الجزء الثاني: تم تقسيم هذا الجزء تماشيا مع طبيعة الموضوع إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول: أثر تقرير مدقق الحسابات على المساهمين والملاك تضمن 6 عبارات
- المحور الثاني: أثر تقرير مدقق الحسابات على المقرضين (المؤسسات المالية) تضمن 6 عبارات.
- المحور الثالث: أثر تقرير مدقق الحسابات على الدائنين تضمن 5 عبارات

ثانيا: مقياس الاستبيان.

حول كل سؤال في الاستبيان. تم إعداد الأسئلة وفق مقياس Likert cale من 05 درجات بغية معرفة الاتجاه العام لأفراد العينة.

الجدول رقم (03): مقياس Likert Scale الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1,8؛1)	(2,6؛1,81)	(3.4؛2.61)	(4.2؛3.41)	(5؛4,21)

المصدر: محمد عبد الفتاح الصرفي، البحث العلمي، الدليل التطبيقي للباحثين، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للنشر، 2006، ص11

المبحث الثاني: تفريغ نتائج الاستبيان

المطلب الأول: معالجة نتائج الاستبيان

بغية تسهيل عملية التحميل، وعقب التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان، قمنا بتجميع البيانات المحصلة وتفريغ البيانات المحصلة في برنامج SPSS وكذا برنامج EXCEL وفما يخص جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة، تم إعداد مجموعة من الجداول والتي تم استخلاصها بالاعتماد على برنامجEXCEL ، وبنفس البرنامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطى وضوحا أكثر وتسهيل عملية الملاحظة والتحميل.

وقد اعتمدنا في عملية التحميل على مجموعة من الأساليب الإحصائية والمتمثلة في :التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية ... الخ.

- **تكرارات والنسب المئوية:** بغية التفريق بين الفئات العينة، بناءا على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة، وتم اعتماد هذين المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.
- **المتوسطات الحسابية:** باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة فتم احتساب المتوسط الحسابي لكل عبارات المحاور والمتوسط الحسابي لكل محور.

- **معامل الثبات (كرو نباخ ألفا):** حيث أن معامل الثبات يأخذ قيمة تكون محصورة بين 0 و1 فإذا كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة فإن هذا يعتبر مؤشرا إيجابيا عمى ثبات الاستبيان، ويستخدم لقياس قوة العلاقة بين الفقرات وتناسقها.

المطلب الثاني: قياس مدى صدق وثبات الاستبيان

أولا: صدق الاستبيان

أ- صدق التحكيم

تم اختبار صدق الاستبيان بواسطة صدق المحكمين لتتأكد من مدى ملائمة مفردات الاستبيان للغرض الذي وضع من اجله، وقد وزع الاستبيان على مجموعة من الأساتذة في اختصاص منهجية البحث العملي لغرض تصحيح وضبط الاستبيان من جانب الشكل والمنهجية، كما وزع الاستبيان على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المختصين في مجال الدراسة لمناقشة محتوى الاستبيان وعباراتها.

ب - صدق الاتساق الداخلي

تم حساب صدق الاتساق الداخلي الاستبيان بإيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال مع الدرجة الكمية للمجال نفسه.

- **صدق الاتساق الداخلي**

الجدول رقم (04): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول مع الدرجة الكمية المجال

العبارات	T1	
	Corrélation de Superman	Sig
1- تقرير مدقق الحسابات يشكل ضمان على قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.	,193	0,307
2- يؤثر تقرير مدقق الحسابات على الملاك والمساهمين في تدعيم قراراتهم الاستثمارية في المؤسسة.	,783	0,000
3- تساهم عناصر تقارير المدقق المحاسبي في تصحيح القرارات وتعزيزيها والتأكد من النزاهة في التسيير	,714	0,000
4- لإصدار تقرير مدقق الحسابات يجب أن يكون على معرفة عامة حول المؤسسة محل الدراسة	,348	0,059
5- تقرير مدقق الحسابات يساعد الملاك والمساهمين في توقع توسع المؤسسة في النشاط.	,635	0,000
6- الاعتماد على تقرير مدقق الحسابات يؤدي إلى دقة وسرعة اتخاذ القرارات المالية فيما يخص توقع الأرباح وتداعياتها.	,586	0,001

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجات spSS

يتضح من الجدول أن العبارات الثانية والثالثة والخامسة والسادسة ترتبط ارتباط ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال حيث يتراوح معامل الارتباط سيبرمان مابين (0.586) و (0.783) كما أن كل قيم الدلالة كانت اقل من (0.05) وهذا يدل على صدق الاستبيان.

أما العبارات الأولى والرابعة فلا ترتبط ارتباط ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال حيث يتراوح معامل الارتباط سيبرمان مابين (0.193) و(0.348) كما أن معظم قيم الدلالة كانت أكبر من(0.05) .

الجدول رقم (05): معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المجال الثاني مع الدرجة الكمية المجال

العبارات	T2	
	Corrélation Superman	Sig
1- تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها للمقرضين في تواريخ تسديدها المحددة.	,500**	0,005
2- تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها للمقرضين في تواريخ تسديدها المحددة.	,850**	0,000
3- يعد تقرير مدقق الحسابات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية المناسبة لعملية اتخاذ القرار المالي	,812**	0,000
4- تستخدم المعلومات المحاسبية الصادرة عن عملية التدقيق المحاسبي في دراسة مستوى تطور أرباح مؤسسة كضمان للمقرضين.	,842**	0,000
5- تستخدم المعلومات المحاسبية الصادرة عن النظام المحاسبي في اتخاذ القرار في إمكانية رفع التمويل لدى المؤسسة	,571**	0,001
6- يوثر تقرير مدقق الحسابات في عمليات اتخاذ القرارات التمويلية	,560**	0,001

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجاتSPSS

يتضح من الجدول أن كل العبارات ترتبط ارتباط ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال حيث يتراوح معامل الارتباط سيبرمان مابين (0.500) و (0.850) كما أن كل قيم الدلالة كانت اقل من (0.05) وهذا يدل على صدق الاستبيان.

الجدول رقم (06): معامل الارتباط بين كل فقرة من الفقرات المجال الثالث مع الدرجة الكمية المجال

العبارات	T3	
	Correlation Speqrman	sig
1- تقرير مدقق الحسابات يحكم عن نجاح عن نجاح نظام المعلومات المحاسبي وشفافيته داخل المؤسسة وإظهاره للدائنين	,621**	0,000
2- تقرير مدقق الحسابات يوفر قيمة تنبؤية تزيد من كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة والدائنين.	,690**	0,000
3- يساهم مدقق الحسابات من خلال تقريره في إعداد وتحديث نظام المعلومات المحاسبية وشرحها وإظهارها للدائنين.	,603**	0,000
4- يشير تقرير مدقق الحسابات إلى وسائل حماية أصول الشركة من التلاعب وسوء الاستعمال وضمان الدقة في المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية لتوضيح معلومات شفافة للدائنين.	,682**	0,000
5- غالبا ما يؤدي تقرير مدقق الحسابات دورا هاما في زيادة الثقة بالنسبة للدائنين.	,476**	0,008

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجات SPSS

يتضح من الجدول أن العبارات الأولى والثانية والثالثة والرابعة ترتبط ارتباط ذو دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للمجال حيث يتراوح معامل الارتباط سيبرمان مابين (0.603) و (0.690) كما أن كل قيم الدلالة كانت اقل من (0.05) وهذا يدل على صدق الاستبيان

ثانيا: ثبات الاستبيان

الجدول رقم (07): نتائج اختبار ألفا كروم باخ

المجال	عدد الفقرات	معامل الفا كرومباخ
أثر تقرير مدقق الحسابات على المساهمين والملاك	6	0,67
أثر تقرير مدقق الحسابات على المقرضين (المؤسسات المالية)	6	0,79
أثر تقرير مدقق الحسابات على الدائنين	5	0,6

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجاتSPSS

تتضح النتائج الموضحة من خلال الجدول أن قيمة معامل (ألفا كرومباخ) للمحور الأول بلغت (0.67) والمحور الثاني بلغت (0.79) والمحور الثالث بلغت (0.6) حيث كانت أكبر من (0.6) وهذا يعني أن معامل الثبات مقبول، وبذلك يكون الباحثان قد تأكدا من صدق وثبات استبان الدراسة مما يضفي ثقة أكبر عمى نتائج الدراسة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل النتائج الاستبيان

يتم من خلال هذا المبحث عرض إجابات أفراد عينة الدراسة كما جاءت في الإجابات المستلمة في شكل تكرارات ونسب، من أجل أخذ صورة أولية عن الإجابات، واستنتاج الاتجاه العام للإجابات أفراد عينة الدراسة، وتحقق من الفرضيات المصاغة وهذا قبل إجراء الاختبارات الإحصائية الأخيرة.

المطلب الأول: عرض خصائص عينة الدراسة

- **المؤهل العلمي**

بناءا على التقسيم المنهج بالنسبة لمؤهل العلمي الأفراد عينة الدراسة تحصلنا على التكرارات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
ليسانس	7	23,3
ماجستير	0	0,0
ماستر	10	33,3
دكتوراه	13	43,3
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجاتSPSS

يوضح الجدول الدرجات العلمية والشهادات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة، فكانت نسبة الحاصلين على شهادة ليسانس 23.3% أي ما يعادل 7 أشخاص أما نسبة الحاصلين على شهادة ماجستير فكانت 0% أي ما يعادل 0 أشخاص اما نسبة الحاصلين على شهادة ماستر فكانت 33.3% أي ما يعادل 10 أشخاص أما نسبة الحاصلين على شهادة دكتوراة فبلغت نسبتهم 43.3% والتي تشكل أكبر نسبة أي ما يعادل 13 شخص.

- **المركز الوظيفي**

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة %
استاذ جامعي	13	43,3
محافظ حسابات	3	10,0
خبير محاسب	3	10,0
محاسب معتمد	11	36,7
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجاتspSS

يوضح لنا الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة تم تقسيمها وفق متغير الوظيفة فنجد:

- نسبة الأساتذة الجامعيين بلغت 43.3% أي ما يعادل 13 أستاذ
- أما نسبة الممارسون لمهنة محافظي الحسابات فقد بلغت 10% أي ما يعادل 3 محافظي حسابات.
- نسبة الخبراء المحاسبين بلغت 10% أي ما يعادل 3 خبراء
- نسبة المحاسبين المعتمدين بلغت 36.7% أي ما يعادل 11 محاسب معتمد

- **الخبرة المهنية**

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	2	6,7
من 6 سنوات الى أقل من 10 سنوات	11	36,7
من 11 سنة الى أقل من 15 سنة	9	30,0
أكثر من 15 سنة	8	26,7
المجموع	30	100

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجاتspSS

يوضح لنا الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة تم حسب متغير الخبرة

- حيث أن الأفراد الذين لديهم خبرة اقل من 5 سنوات يشكلون نسبة 6.7% وهي اقل نسبة أي ما يعادل 2 أشخاص.
- والأفراد الذين لديهم خبرة من 6 سنوات إلى 10 سنوات يشكلون نسبة 36.7% وهي أكبر نسبة أي ما يعادل 11 شخص.
- والأفراد الذين لديهم خبرة من 11 سنة إلى 15 سنة يشكلون نسبة 30% أي ما يعادل 9 أشخاص.

- والأفراد الذين لديهم خبرة أكثر من 15 سنوات يشكلون نسبة 26.7% أي ما يعادل 8 أشخاص.

المطلب الثاني: عرض نتائج الاستبيان

أولا: التحليل الإحصائي

- **التحليل الإحصائي لنتائج المحور الأول**

يخص الجدول الموالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر تقرير مدقق الحسابات على المساهمين والملاك ، وهذا وفقا إلى درجات الإجابة لمقياس لكارت الخماسي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان.

الجدول رقم (11): نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الأول

العبارة	التكرار النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
العبارة الاولى	التكرار	10	18	2	0	0	30
	النسبة %	33,3	60,0	6,7	0,0	0,0	100
العبارة الثانية	التكرار	8	18	2	2	0	30
	النسبة %	26,7	60,0	6,7	6,7	0,0	100
العبارة الثالثة	التكرار	7	18	4	1	0	30
	النسبة %	23,3	60,0	13,3	3,3	0,0	100
العبارة الرابعة	التكرار	13	13	2	1	1	30
	النسبة %	43,3	43,3	6,7	3,3	3,3	100
العبارة الخامسة	التكرار	9	17	4	0	0	30
	النسبة %	30,0	56,7	13,3	0,0	0,0	100
العبارة السادسة	التكرار	7	15	5	3	0	30
	النسبة %	23,3	50,0	16,7	10,0	0,0	100

الجدول رقم (12): التوجه العام لأفراد عينة الدراسة على المحور الأول

العبارة	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للعينة
1- تقرير مدقق الحسابات يشكل ضمان على قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.	4,2667	موافق بشدة
2- يؤثر تقرير مدقق الحسابات على الملاك والمساهمين في تدعيم قراراتهم الاستثمارية في المؤسسة.	4,0667	موافق
3- تساهم عناصر تقارير المدقق المحاسبي في تصحيح القرارات وتعزيزيها والتأكد من النزاهة في التسيير	4,0333	موافق
4- لإصدار تقرير مدقق الحسابات يجب أن يكون على معرفة عامة حول المؤسسة محل الدراسة	4,2	موافق
5- تقرير مدقق الحسابات يساعد الملاك والمساهمين في توقع توسع المؤسسة في النشاط.	4,1667	موافق
6- الاعتماد على تقرير مدقق الحسابات يؤدي إلى دقة وسرعة اتخاذ القرارات المالية فيما يخص توقع الأرباح وتداعياتها.	3,8667	موافق
المتوسط العام للمحور	4,1	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجاتspSS

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع إجابات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية حول عبارات المتعمقة بالمحور الأول، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (4.1) والذي يندرج ضمن فئة (3.41 – 4.2) حسب مقياس لكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق.

- **التحليل الإحصائي لنتائج المحور الثاني**

يخص الجدول الموالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر تقرير مدقق الحسابات على المقرضين (المؤسسات المالية)، وهذا وفقا إلى درجات الإجابة لمقياس لكارت الخماسي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان.

الجدول رقم (13): نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الثاني

العبارة	التكرار النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
العبارة الأولى	التكرار	4	12	8	6	0	30
	النسبة %	13,3	40,0	26,7	20,0	0,0	100
العبارة الثانية	التكرار	7	11	6	6	0	30
	النسبة %	23,3	36,7	20,0	20,0	0,0	100
العبارة الثالثة	التكرار	6	9	4	9	2	30
	النسبة %	20,0	30,0	13,3	30,0	6,7	100
العبارة الرابعة	التكرار	4	15	3	6	2	30
	النسبة %	13,3	50,0	10,0	20,0	6,7	100
العبارة الخامسة	التكرار	7	16	5	1	1	30
	النسبة %	23,3	53,3	16,7	3,3	3,3	100
العبارة السادسة	التكرار	7	16	4	3	0	30
	النسبة %	23,3	53,3	13,3	10,0	0,0	100

الجدول رقم (14): التوجه العام لأفراد عينة الدراسة على المحور الثاني

العبارة	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للعينة
1- تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها للمقرضين في تواريخ تسديدها المحددة.	3,4667	موافق
2- تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها للمقرضين في تواريخ تسديدها المحددة.	3,6333	موافق
3- يعد تقرير مدقق الحسابات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية المناسبة لعملية اتخاذ القرار المالي	3,2667	محايد
4- تستخدم المعلومات المحاسبية الصادرة عن عملية التدقيق المحاسبي في دراسة مستوى تطور أرباح مؤسسة كضمان للمقرضين.	3,4333	موافق
5- تستخدم المعلومات المحاسبية الصادرة عن النظام المحاسبي في اتخاذ القرار في إمكانية رفع التمويل لدى المؤسسة	3,9	موافق
6- يوثر تقرير مدقق الحسابات في عمليات اتخاذ القرارات التمويلية	3,9	موافق
المتوسط العام للمحور	3,6	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجاتspSS

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع إجابات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية حول عبارات المتعمقة بالمحور الثاني، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (3.6) والذي يندرج ضمن فئة (3.41 – 4.2) حسب مقياس لكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق

- **التحليل الإحصائي لنتائج المحور الثالث**

يخص الجدول الموالي إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر تقرير مدقق الحسابات على الدائنين، وهذا وفقا إلى درجات الإجابة لمقياس لكارت الخماسي الذي تم اعتماده في بناء الاستبيان.

الجدول رقم (15): نتائج إجابات أفراد العينة على المحور الثالث

العبارة	التكرار النسبة %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المجموع
العبارة الاولى	التكرار	7	18	4	1	0	30
	النسبة %	23,3	60,0	13,3	3,3	0,0	100
العبارة الثانية	التكرار	7	14	6	3	0	30
	النسبة %	23,3	46,7	20,0	10,0	0,0	100
العبارة الثالثة	التكرار	4	17	6	3	0	30
	النسبة %	13,3	56,7	20,0	10,0	0,0	100
العبارة الرابعة	التكرار	13	13	3	1	0	30
	النسبة %	43,3	43,3	10,0	3,3	0,0	100
العبارة الخامسة	التكرار	7	19	4	0	0	30
	النسبة %	23,3	63,3	13,3	0,0	0,0	100

الجدول رقم (16): التوجه العام لأفراد عينة الدراسة على المحور الثالث

العبارة	المتوسط الحسابي	الاتجاه العام للعينة
1- تقرير مدقق الحسابات يحكم عن نجاح عن نجاح نظام المعلومات المحاسبي وشفافيته داخل المؤسسة وإظهاره للدائنين	4,0333	موافق
2- تقرير مدقق الحسابات يوفر قيمة تنبؤية تزيد من كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة والدائنين.	3,8333	موافق
3- يساهم مدقق الحسابات من خلال تقريره في إعداد وتحديث نظام المعلومات المحاسبية وشرحها وإظهارها للدائنين.	3,7333	موافق

4- يشير تقرير مدقق الحسابات إلى وسائل حماية أصول الشركة من التلاعب وسوء الاستعمال وضمان الدقة في المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية لتوضيح معلومات شفافة للدائنين.	4,2667	موافق بشدة
5- غالبا ما يؤدي تقرير مدقق الحسابات دورا هاما في زيادة الثقة بالنسبة للدائنين.	4,1	موافق
المتوسط العام للمحور	3,9933	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجاتspSS

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن جميع إجابات أفراد عينة الدراسة كانت إيجابية حول عبارات المتعمقة بالمحور الثالث، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (3.9) والذي يندرج ضمن فئة (3.41 – 4.2) حسب مقياس لكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة إجابة موافق.

ثانيا: اختبار سمير غوف كلوموغرف

الجدول رقم (17) اختبار سمير غوف كلوموغرف

يبين هذا الاختبار ما إذا كانت إجابات أفراد المحاور تتوزع توزيع طبيعي أو توزيع آخر.

المجال	الدلالة
أثر تقرير مدقق الحسابات على المساهمين والملاك	0,608
أثر تقرير مدقق الحسابات على المقرضين (المؤسسات المالية)	0,985
أثر تقرير مدقق الحسابات على الدائنين	0,089

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجاتspSS

يظهر من خلال الجدول أن قيم دلالة المحور الأول والثاني والثالث أكبر من 0.05 حيث بلغت دلالة المحور الأول (0.608) وبلغت دلالة المحور الثاني (0.985) وبلغت دلالة المحور الثالث (0.089) بالتالي فان إجابات الأفراد العينة تتوزع توزيع طبيعي.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

بما أن عبارات العينة تتوزع توزيع طبيعي فإننا نختار أحد الاختبارات المعلمية والذي هو T. Test

*** فرضيات الدراسة**

- الفرضية الأولى:

(H0) تقرير مدقق الحسابات لا يشكل ضمان على لمستخدمي القوائم المالية.

(H1) تقرير مدقق الحسابات يشكل ضمان على لمستخدمي القوائم المالية.

- الفرضية الثانية:

(H0) تقارير مدققي الحسابات لا تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها للمقرضين.

(H1) تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها للمقرضين.

- الفرضية الثالثة:

- (H0) لا يساهم مدقق الحسابات من خلال تقريره في إعداد وتحديث نظام المعلومات المحاسبية وشرحها لإظهارها للدائنين.
- (H1) يساهم مدقق الحسابات من خلال تقريره في إعداد وتحديث نظام المعلومات المحاسبية وشرحها لإظهارها للدائنين.

أولا: اختبار Test. T

- **اختبار Test. T بالنسبة للمحور الأول**

جدول رقم (18): اختبار Test. T للمحور الأول

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	قيمة T	مستوى المعنوية
T1	4,1000	1,690	14,383	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجات spSS

يظهر من الجدول ان قيمة الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة T المحسوبة (14.383) أكبر من قيمة T الجدولية (1.69) وفي هذه الحالة نرفض(H0) والتي تنص على

"....." تقرير مدقق الحسابات لا يشكل ضمان على لمستخدمي القوائم المالية ونقبل (H1) والتي تنص على "....." تقرير مدقق الحسابات يشكل ضمان على لمستخدمي القوائم المالية.

إختبار Test. T بالنسبة للمحور الثاني

جدول رقم (19): اختبار Test. T للمحور الثاني

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	قيمة T	مستوى المعنوية
T2	3,6000	1,690	4,443	0,000

المصدر: من إعداد الطالبين وفقا لمخرجاتspSS

يظهر من الجدول ان قيمة الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة T المحسوبة (4.443)أكبر من قيمة T الجدولية (1.69) وفي هذه الحالة نرفض(H0) والتي تنص على "....." تقارير مدققي الحسابات لا تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها للمقرضين.

ونقبل(H1) والتي تنص على "....." تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها للمقرضين.

- **إختبار Test. T بالنسبة للمحور الثالث**

جدول رقم (20): اختبار Test. T للمحور الثالث

المتغير	الوسط الحسابي	قيمة t الجدولية	قيمة T	مستوى المعنوية
T3	3,9933	1,690	11,337	0,000

يظهر من الجدول ان قيمة الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 كما أن قيمة T المحسوبة (11.337)أكبر من قيمة T الجدولية (1.69) وفي هذه الحالة نرفض(H0) والتي تنص على "....."لايساهم مدقق الحسابات من خلال تقريره في إعداد وتحديث نظام المعلومات المحاسبية وشرحها لإظهارها للدائنين. ونقبل(H1) والتي تنص على "...." يساهم مدقق الحسابات من خلال تقريره في إعداد وتحديث نظام المعلومات المحاسبية وشرحها لإظهارها للدائنين.

خاتمة الفصل:

خلال دراسة الحالة التي أجريت بواسطة الاستبيان وتحليله بمختلف الأساليب الإحصائية حاولنا إسقاط الجانب النظري واختباره على الواقع الفعلي، إذ قمنا بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان على عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والأساتذة الجامعيين ومحاسبين معتمدين، وباستعمال البرنامج الإحصائيSPSS. حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة أثر تقرير مدقق الحسابات على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية. وبعد القيام بالدراسة الميدانية اتضح أن تقرير مدقق الحسابات يشكل ضمان على لمستخدمي القوائم المالية وأن تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها للمقرضين ويساهم مدقق الحسابات من خلال تقريره في إعداد وتحديث نظام المعلومات المحاسبية وشرحها لإظهارها للدائنين.

خاتمة عامة

الخاتمة:

لقد أثبتت الدراسات وكذا الواقع المهني بأن للتدقيق دور هام في المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال التأكيد والتصديق على حساباتها، بصفة دورية، وهو الأمر الذي ساهم في الدفع بالعجلة الاقتصادية وتطويرها من خلال مخرجات التدقيق والمتمثلة في معلومات مالية تبرز الصورة الوفية للمؤسسات.

وتزداد هذه الأهمية من خلال السعي الدولي الحثيث لتوحيد مهنة تدقيق الحسابات من خلال استصدار معايير دولية للتدقيق، تكون بمثابة الدليل الموحد الذي تسير عليه الدول وخاصة في ظل العولمة ووجود الشركات متعددة الجنسيات والتبادلات الخارجية بين الدول والتي تفرض واقع وجود لغة واحدة يفهمها الجميع.

هذا وقد ظهرت بعض الإشكالات خلال ممارسة مهنة تدقيق الحسابات لكونها مهنة يقوم بها أشخاص مختصين ومؤهلين علميا وقانونيا، وتقدم مخرجات عملهم إلى أشخاص آخرين، تختلف مستوياتهم في فهم هذه المهنة.

إن فجوة التوقعات التي ظهرت نتيجة التباين بين ما يقدمه المدقق الخارجي من أعمال لاسيما التقرير النهائي وبين ما يتوقعه مستخدمو القوائم المالية أصبح من المشاكل المعاصرة التي تعاني منها مهنة تدقيق الحسابات، إذ لابد من السعي الحثيث نحو معالجة هذه الفجوة بما تتطلبه من تشخيص للأسباب ومعرفة الحلول.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراستنا للموضوع من جوانب عدة توصلنا إلى عديد النتائج المتعلقة بالفرضيات المطروحة سابقا، وتمثلت أساسا في:

- **اختبار الفرضية الأولى**
- نصت الفرضية الأولى على أن " تقرير مدقق الحسابات يشكل ضمان على لمستخدمي القوائم المالية " وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج المحور الأول التي كانت بدرجة موافق.

- **اختبار الفرضية الثانية**

نصت الفرضية الثانية " تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها للمقرضين " وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج المحور الثاني حيث كانت إجابات الأفراد بدرجة موافق.

- **اختبار الفرضية الثالثة**

نصت الفرضية الثالثة " يساهم مدقق الحسابات من خلال تقريره في إعداد وتحديث نظام المعلومات المحاسبية وشرحها لإظهارها للدائنين " وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج المحور الثالث حيث كانت إجابات الأفراد بدرجة موافق.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا لنتائج التالية:

1- إن المهمة الرئيسية للمدقق الحسابات هي فحص وتقييم الحسابات والقوائم المالية؛ ويكون الغرض من القيام بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن رأيه المهني في القوائم المالية يوضع تحت تصرف مستخدمي هذه القوائم وبذلك يعتبر تقرير مدقق الحسابات بمثابة وسيلة اتصال بينه وبين مستخدمي القوائم المالية.

2- إن توافر الاستقلالية والحياد لدى المدقق الحسابات يعزز الثقة في الرأي الذي يبديه في تقريره عن المعلومة المحاسبية.

3- تعتبر التقارير المالية للتدقيق المعدة من طرف مدقق الحسابات ذات أهمية كبيرة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

4- هناك مجموعة من المعايير الواجب توافرها في تقرير مدقق الحسابات حتى يلبي حاجيات مستخدمي التقارير المالية.

التوصيات:

بعد استعراض كل من الجانب النظري لمراجع الحسابات وجودة التقارير المالية، والدراسة الميدانية وتحليلها؛ وبعد استخلاص نتائج البحث في ظل إشكالية وفرضيات البحث يمكننا اقتراح جملة من التوصيات؛ نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من المدقق الحسابات ومستخدمو التقارير المالية ويمكن أن نوردها كما يلي:

1-نوصي بالاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمدققي الحسابات وتطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز أعمالهم من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب التدقيق لتحسين مستوى أدائهم وتطويره حتى يتلاءم مع التطورات المستمرة في عالم الأعمال.

2-تفعيل دور مدقق الحسابات والعمل على إتباع خطوات التدقيق الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الملائمة والموثوقية.

3- نقترح أيضا ضرورة تدعيم استقلال المدققين الحسابين لتعزيز الثقة والجودة في التقارير المالية للتدقيق؛ وذلك من قبل المنظمات والهيئات المشرفة على التدقيق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- رزق أبو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير المراجعة الدولية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن،2015.

2- وليام توماس، أمر سون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتدقيق**، ترجمة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، سنة 2006.

3- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

4- حسين حسين شحاتة، **الرقابة الشرعية والمالية بالمصارف القائمة على المشاركة في الربح والخسارة**، 2002.

5- د/محمد الفيومي وآخرون **'المراجعة علما وعملا'** دار التعليم الجامعي الإسكندرية 2015.

6- د سامي محمد الوقاد، **تدقيق الحسابات**، دار البداية ناشرون موزعون، عمان ط1، 2010.

7- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، مصر، 2007.

8- ناصر الدين ديلمي، دور مراجع الحسابات في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية _دراسة تطبيقية على أراء مراجعي الحسابات في الجزائر، - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية: 2010.

9- مصطفى يوسف الكافي، تدقيق الحسابات في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة، ط1 مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

10- ابن جميلة محمد "مسؤوليات محافظ الحسابات في مراقبة شركة المساهمة رسالة ماجستير من جامعة قسنطينة -2010-2011.

11- أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2005.

12- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد التدقيق والمراجعة: الإطار النظري -المعايير والقواعد -مشكل التطبيق العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

13- حسام بوطفارة، عقيب خريف، **الالتزام بأخلاقيات المهنة ودوره في تحسين جودة خدمات مراجعي الحسابات دراسة عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة،2015.

14- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2000.

15- هدى خليل ابراهيم الحسين، مسؤولية مراقب الحسابات، جملة الباحث، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 28، 2011.

16- خالد بعاشي، إهلام عطاوي، مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس، الجزائر، 2020.

17- مجال منصر، مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية (دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة الشهيد محه لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة الجامعية: 2015.

18- ناجي علي فرج الكايدي، المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وأثره على منح الائتمان بالمصارف التجارية الليبية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة بنغازي، ليبيا، 2015.

19- بلعيد حمزة، **دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية**، دراسة مقدمة لنيل شهادة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة مستغانم 2019/2018.

20- مريم لودية، **أفاق تطوير مراجعة الحسابات في الجزائر وفقا لمعايير المراجعة الدولية** مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي جامعة الوادي، 2012.

21- خالد راغب الخطيب – خليل محمود الرفاعي: علم تدقيق الحسابات، النظري والعملي، ط1، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2009.

22- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2007.

قائمة القوانين والمناشير:

1* القانون 01/10 يتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق 29 جوان 2010، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42، 2010.

2* الجريدة الرسمية العدد 30 المؤرخة في 01 جوان 2011، المرسوم التنفيذي رقم 202-11 المؤرخ في 26 ماي 2011.

3* المادة 23 من القانون رقم 10-01، المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42، بتاريخ 11 جويلية 2010.

4* المواد /26 /27 /29 /31 /33/ 34 من المرسوم التنفيذي رقم 96 -136 المتضمن **أخلاقيات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المؤرخ في 2003/03/21 الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، سنة 2003.

الملاحق

exp

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	0-5	2	6,7	6,7	6,7
	6-10	11	36,7	36,7	43,3
	11-15	9	30,0	30,0	73,3
	plus de 15	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

a1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	6,7	6,7	6,7
	موافق	18	60,0	60,0	66,7
	موافق بشدة	10	33,3	33,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

a2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	2	6,7	6,7	13,3
	موافق	18	60,0	60,0	73,3
	موافق بشدة	8	26,7	26,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

a3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	4	13,3	13,3	16,7
	موافق	18	60,0	60,0	76,7
	موافق بشدة	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

a4

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	1	3,3	3,3	6,7
	محايد	2	6,7	6,7	13,3
	موافق	13	43,3	43,3	56,7
	موافق بشدة	13	43,3	43,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

a5

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	13,3	13,3	13,3
	موافق	17	56,7	56,7	70,0
	موافق بشدة	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

a6

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	5	16,7	16,7	26,7
	موافق	15	50,0	50,0	76,7
	موافق بشدة	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

b1

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	20,0	20,0	20,0
	محايد	8	26,7	26,7	46,7
	موافق	12	40,0	40,0	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

b2

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	20,0	20,0	20,0
	محايد	6	20,0	20,0	40,0
	موافق	11	36,7	36,7	76,7
	موافق بشدة	7	23,3	23,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

b3

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	6,7	6,7	6,7
	غير موافق	9	30,0	30,0	36,7
	محايد	4	13,3	13,3	50,0
	موافق	9	30,0	30,0	80,0
	موافق بشدة	6	20,0	20,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
niveau	30	1,00	4,00	2,6333	1,27261
fonction	30	1,00	4,00	2,4000	1,37966
exp	30	1,00	4,00	2,7667	,93526
a1	30	3,00	5,00	4,2667	,58329
a2	30	2,00	5,00	4,0667	,78492
a3	30	2,00	5,00	4,0333	,71840
a4	30	1,00	5,00	4,2000	,96132
a5	30	3,00	5,00	4,1667	,64772
a6	30	2,00	5,00	3,8667	,89955
b1	30	2,00	5,00	3,4667	,97320
b2	30	2,00	5,00	3,6333	1,06620
b3	30	1,00	5,00	3,2667	1,28475
b4	30	1,00	5,00	3,4333	1,16511
b5	30	1,00	5,00	3,9000	,92289
b6	30	2,00	5,00	3,9000	,88474
c1	30	2,00	5,00	4,0333	,71840
c2	30	2,00	5,00	3,8333	,91287
c3	30	2,00	5,00	3,7333	,82768
c4	30	2,00	5,00	4,2667	,78492
c5	30	3,00	5,00	4,1000	,60743
t1	30	2,83	4,83	4,1000	,41890
t2	30	2,17	5,00	3,6000	,73968
t3	30	3,00	5,00	3,9933	,47989
T	30	2,94	4,82	3,8978	,46670
N valide (listwise)	30				

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=a1 a2 a3 a4 a5 a6 t1
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

		t1
a1	Corrélation de Pearson	,193
	Sig. (bilatérale)	,307
	N	30
a2	Corrélation de Pearson	,783**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
a3	Corrélation de Pearson	,714**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
a4	Corrélation de Pearson	,348
	Sig. (bilatérale)	,059
	N	30
a5	Corrélation de Pearson	,635**
	Sig. (bilatérale)	,000
	N	30
a6	Corrélation de Pearson	,586**
	Sig. (bilatérale)	,001
	N	30
t1	Corrélation de Pearson	1
	Sig. (bilatérale)	
	N	30

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

```
CORRELATIONS
  /VARIABLES=b1 b2 b3 b4 b5 b6 t2
  /PRINT=TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Corrélations

[Ensemble_de_données1] C:\Users\IZONNET-2023\Documents\memoire master.s

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

سيدي الفاضل،

يقوم الطالبين بإعداد دراسة عن:"**أثر تقرير مدقق الحسابات على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية**" ويتطلب إتمام الدراسة الحصول على رأي سيادتكم فيما يتعلق ببعض الموضوعات نظرا لما لديكم من خبرة وممارسة عملية تتعلق بموضوع الدراسة.

يرجو منكم الطالبين قراءة العبارات جيدا ثم القيام بوضع علامة(X)تحت درجة الموافقة التي ترونها مناسبة.

إن صحة نتائج البحث تعتمد على دقة إجاباتكم، التي لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

هذا ويشكركم الطالبين سلفا على حسن تعاونكم في استكمال بيانات هذا الاستقصاء بدقة وموضوعية.

وتفضلوا بقبول عظيم التقدير والاحترام.

1-المحور الأول: المتغيرات الديموغرافية.

المستوى العلمي: ليسانس ☐ ماجستير ☐

ماستر ☐ دكتوراه ☐

شهادة مهنية ☐

الوظيفة: أستاذ جامعي ☐ محافظ حسابات ☐

خبير محاسب ☐ محاسب معتمد ☐

الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐

من 11 إلى 15 سنوات ☐ أكثر من 15 سنوات ☐

2-المحور الثاني: أثر تقرير المدقق

الرقم	التعيين	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	أثر تقرير مدقق الحسابات على المساهمين والملاك					
01	تقرير مدقق الحسابات يشكل ضمان على قدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط.					
02	يؤثر تقرير مدقق الحسابات على الملاك والمساهمين في تدعيم قراراتهم الاستثمارية في المؤسسة.					
03	تساهم عناصر تقارير المدقق المحاسبي في تصحيح القرارات وتعزيزيها والتأكد من النزاهة في التسيير					
04	لإصدار تقرير مدقق الحسابات يجب أن يكون على معرفة عامة حول المؤسسة محل الدراسة					
05	تقرير مدقق الحسابات يساعد الملاك والمساهمين في توقع توسع المؤسسة في النشاط.					
06	الاعتماد على تقرير مدقق الحسابات يؤدي إلى دقة وسرعة اتخاذ القرارات المالية فيما يخص توقع الأرباح وتداعياتها.					

أثر تقرير مدقق الحسابات على المقرضين (المؤسسات المالية)						
01	تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها والتزاماتها للمقرضين.					

02	تقارير مدققي الحسابات تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها للمقرضين في تواريخ تسديدها المحددة.					
03	يعد تقرير مدقق الحسابات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية المناسبة لعملية اتخاذ القرار المالي					
04	تستخدم المعلومات المحاسبية الصادرة عن عملية التدقيق المحاسبي في دراسة مستوى تطور أرباح مؤسسة كضمان للمقرضين.					
05	تستخدم المعلومات المحاسبية الصادرة عن النظام المحاسبي في اتخاذ القرار في إمكانية رفع التمويل لدى المؤسسة					
06	يوثر تقرير مدقق الحسابات في عمليات اتخاذ القرارات التمويلية					

أثر تقرير مدقق الحسابات على الدائنين						
01	تقرير مدقق الحسابات يحكم عن نجاحعن نجاح نظام المعلومات المحاسبي وشفافيته داخل المؤسسة ا ِظهاره للدائنين					
02	تقرير مدقق الحسابات يوفر قيمة تنبؤية تزيد من كفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة والدائنين.					
03	يساهم مدقق الحساباتمن خلال تقريره في إعداد وتحديث نظام المعلومات المحاسبية وشرحها ا ِظهارها للدائنين.					
04	يشير تقرير مدقق الحسابات إلى وسائل حماية أصول الشركة من التلاعب وسوء الاستعمال وضمان الدقة في المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية لتوضيح معلومات شفافة للدائنين.					
05	غالبا ما يؤدي تقرير مدقق لحسابات دورا هاما في زيادة الثقة بالنسبة للدائنين.					